

المحتويات:

معارك الحركة البيئية الجذرية

بيار روسيه

ما هي الاشتراكية البيئية؟

ميكانيل لوي

الطاقات المتحجرة والمناخ ومناهضة الرأسمالية

دانيال تانورو

منتجات صناعة النسيج والرأسمال المعولم البيئة رهينة

جان باتو

أثمان المنتجات الزراعية المستعرة، والوقود الزراعي، و الرأسمالية الخالصة". هل نحن

ازاء انعطاف؟

دانيال تانورو

أية بدائل لمواجهة الأزمة الغذائية؟

إستير فيفاس

الأزمة الغذائية: الأسباب، النتائج و البدائل

إستير فيفاس

ملحق من مقررات الأهمية الرابعة

معارك الحركة البيئية الجذرية

كيف يمكن اليوم تمفصل البيئية ومناهضة الرأسمالية؟

بيار روسيه : على غرار النسوانية، يفتح الفكر البيئي السياسي مجال نقد لا يقتصر على الراسمالية. فقد تشابكت الازمة البيئية والازمة الاجتماعية منذ ماض سحيق. اما التخطيط البيروقراطي الستاليني فقد ادى الى مأزق بهذا الصدد ايضا. هكذا يجب الا تغذي مسألة البيئة مناهضة الراسمالية وحسب، بل الفكر التاريخي بوجه عام (لا سيما التفكير المستقبلي حول البدائل، والانتقال الى الاشتراكية). وولية جدا اهمية استحضار ذلك.

بعد قول هذا، ترتبط الاشكاليتان البيئية والمناوئة للراسمالية احدهما بالآخرى. هذا لسبب جلي،اولا: كون الازمة البيئية الراهنة ذات منشا بشري يجعل معالجتها تستدعي تغيير نمط اشتغال مجتمعاتنا- وهذه المجتمعات رأسمالية. وثمة ايضا سبب اساسي: نمط الانتاج الراسمالي يتجاهل ربما اكثر من غيره، في صميم منطق، وديناميته التلقائية، الاكراهات البيئية، إذ محرك الريح والافق المحدود للسوق) بقدر ما يمكن بالاقبل تحقيق فائض القيمة) يستتبعان"الانتاج من اجل الانتاج"، هذه النزعة الانتاجية الملازمة للرأسمالية. وثمة اخيرا أسباب أخرى معاصرة جدا جديرة بالاشارة.

خلال العقود الاخيرة تغير نطاق الرهان البيئي. كانت الازمات البيئية السابقة تبقى ذات طابع محلي، حتى ان كانت كارثية. لكنها اليوم تكتسي، على نحو متزايد الوضوح، دينامية اجمالية، على نطاق الكوكب، ليست التحولات المناخية غير احدى اعراضها. التغيير هنا نوعي. غالبا ما تثار بهذا الصدد عواقب النمو السكاني العالمي. لكن هذا لا يفسر لماذا تُغذي الازمة البيئية من طرف بلدان ذات كثافة سكانية متوسطة وديمغرافية مستقرة كالولايات المتحدة الامريكية وفرنسا. لا يمكن في الواقع تناول المعطيات السكانية بمعزل عما تدرج فيه من علاقات اجتماعية.

كيف يمكن، من جهة اخرى، عدم ادراك الارتباط الوثيق بين الدينامية الشمولية التي اكتسبتها تدريجيا الازمة البيئية و تطور الراسمالية الحديث؟ أي توسع تهيكل وتكثف السوق العالمية، ونمو المبادلات الدولية، و تضخم اشكال النقل الهائل، وتطور الصناعة البتروكيماوية، والتفوق الجديد للصناعة الزراعية او قطاع الطرق السيارة، وما يرافق كل ذلك من تبدل انماط الاستهلاك، الخ. منذ امد بعيد يسهم تاريخ المجتمعات البشرية في تكييف مسار تاريخ الطبيعة. وقد اصبح هذا التأثير حاليا اكبر مما كان، مؤديا الى

تغيرات أكثر حدة (تقلص التنوع الاحيائي، افقار المنظومات البيئية، ميل التوازنات الاجمالية الى التغيير...) يتضح انها سلبية اكثر من السابق من زاوية نظر شروط المحيط الحيوي لوجود النوع البشري.

هكذا يندرج نقد الراسمالية بالضرورة في تفكير بيئي نقدي- وهذا من زاوية نظر مزدوجة. هذا أولا من اجل ادراك الاسباب الاساسية للازمة المعاصرة (مع بعدها الجوهري: التغيير النوعي الجاري). وكذا من اجل استخلاص الحلول الممكنة. وهذا لأن الحركة البيئية مطالبة بالاجابة على سؤال اساسي: كيف يمكن تغيير نمط اشتغال مجتمعاتنا؟ يعلم الجميع ان العقل البيئي غير كاف بوجه القوى القائمة ودينامية النظام السائد! لا بد من ميزان قوى. هذا ما يوجب تجسد المتطلب البيئي في حركة "جماهيرية" حقيقية. وذلك ما لن تبلغه دون تبني المطلب الديمقراطي، المواطن، وكذا المتطلب الاجتماعي، ودون تبني التطلع الى المساواة.

هل يمكن هذا التلاقي الذي لا غنى عنه بين الشأن البيئي والديمقراطي والاجتماعي ؟ نعم لأن الازمتان البيئية والاجتماعية المعاصرتان لهما نفس المنشأ، أي الراسمالية بوجه التحديد. الاسباب المشتركة تستتبع حولا مشتركة. ان مناهضة الراسمالية تنتج هنا، دون ملازمة الطابع "السليبي" لها، ادراك مجال التقاء المعركتين البيئية والاجتماعية. كما تساعد على تحديد بدائل مشتركة، ايجابية وتضامنية. انها تلقي الضوء في الآن ذاته على الاسباب والحلول. وبالعكس اذا امتنعت الحركة البيئية السياسية عن دمج نقد الراسمالية، تغدو مهددة بفقد أي طابع جذري والانطواء على مواقف نخبوية، معادية للديمقراطية في آخر المطاف، ومنافية للمساواة الاجتماعية، مواقف كسيحة وغير عادلة في الآن ذاته.

ليست العلاقة بين الشانين البيئي والاجتماعي مجرد علاقة نظرية. وتتجلى اليوم بالف طريقة. فاشكال التلوث تعتبر مباشرة مشكل صحة عمومية خطير، ويُنظر الى ارتفاع سعر ماء الشرب- المادة الاساسية للغاية- بما هو عامل فقر واقصاء مرعب، وعامل تفاقم التفاوت سواء على صعيد العالم او فرنسا ذاتها.

يتعلق الامر فعلا بعلاقة لا بمجرد مماثلة البيئية مع اهميتها الاجتماعية. فالفكر البيئي يدخل بعدا كبيرا لا نجده، كما هو، في الفكر الاجتماعي: تحليل العلاقات بين المجتمعات البشرية والطبيعية. ذلك اسهامها الاصيل وحقلها الخاص. نقول إذن انه يجب تفادي "اختزال" المسألة البيئية في المستوى الاجتماعي وحده، كذا تجاهل التناقض الاجتماعي باسم الرهانات البيئية العالمية. هذا لتجنب الوقوع في شرك " نزعة الاختزال" (التي اضررت كثيرا باغلبية التيارات المنتسبة الى الماركسية) وكذا في شرك " نزعة الاجماع" (التي تبرر انتهازية تيارات بيئية عديدة). الاله اليوم هو " تعقيد المرققة" بين الشانين البيئي والاجتماعي، بين المنهجين المحققين بخصوصياتهما لكن المترابطين دوما، والمغذيين لمعارك متسائلة.

ما هي ، في هذه الميادين، النضالات والتعبينات ذات الاسبقية؟

بيار روسيه: الاولوية من أي زاوية نظر؟ اتردد في الاجابة على هكذا سؤال قد يقود الى ترتيب جبهات النضال على نحو مصطنع. إذ يتعين في المقام الاول دمج الاشكالية البيئية في المعركة الاجتماعية بمجملها – وكذا الاشكالية الاجتماعية في المعركة البيئية بمجملها. تقتضي هذه الاولوية عملا دائما، متعدد القطاعات تضطلع به جملة واسعة من منظمات متخصصة الى هذا الحد او ذلك. وتتطلب تعاون النقابي مع البيئي، واكثر المعابر بين الحركات.

بعد قول هذا، يمكن طبعا الاشارة الى بعض محاور النضال المكتسبة اليوم راهنية خاصة. هذا بدءا بالمسألة النووية، في جانبها السلمي كما العسكري. ان لها راهنية ناتجة في كلتا الحالتين عن "انفتاح" عالمي (نهاية الحرب الباردة، أفول مؤكد للطاقة الذرية، لا سيما باوروبا)، مصحوب ببروز مخاطر جديدة (انتشار القنبلة التقليدية، والابحاث الامركية -الفرنسية حول سلاح المستقبل، وسعي فرنسا الى انتاج جيل جديد من المحطات النووية واقبار النفايات). ان القرن العشرين في الرهان. الآن يجب اتخاذ القرار السياسي: التخلي عن النووي.

ما بين الاشعاع النووي وارتفاع سخونة الارض... يجب في مجال الطاقة عدم تجاهل جماعات الضغط البيئية باسم المعركة ضد النووي (او العكس). يتعين علينا، في هذا المضمار كما في اخرى عديدة، معارضة النظام السائد ببديل اجمالي (يتضمن اقتصاد الطاقة على نطاق واسع، واهدات تركيبات مناسبة بين موارد الطاقة، واعادة بناء نظام النقل وتنظيم المدن).

ويتمثل مجال آخر من المجالات الملحة في ازمة الماء المتجلية بالجنوب (حيث يتزايد عدد السكان المحرومين من ماء الشرب) وبالشمال على السواء، كما بفرنسا حيث تفاقم التلوث (الناتج اساسا عن الزراعة-الصناعية)، وخصخصة هذا القطاع الاقتصادي وارتفاع الاكلاف غير المحتمل اجتماعيا. ويمثل تدبير الماء، هذا الملك العمومي المشوه، نموذجا حقيقيا في هذا المجال. فمن جهة يصبح الحصول على ماء الشرب، حتى ببلد معتدل ومطير كفرنسا، مشكلا اجتماعيا، مساويا احيانا. ومن جهة اخرى تشكلت قوى خاصة عملاقة تفرض علينا حاليا شريعتها وانجبت شركات متعددة الجنسية متغلغلة في القطاع المالي والاتصالات: جنرال دي زو التي اصبحت فيفاندي، وشقيقتها الخصم التي اصبحت سويس- ليونيز. يتطلب الحق في الماء (مثل الحق في النقل والطاقة) وضع

سياسة عمومية حقيقية. و يُبرز درجة وجوب اعادة تثمين مفهوم الخدمة العمومية وتوسيعه (مع تجديدها ودمقرطتها)، ضدا على المنطق النيوليبرالي المجسد في المنظمة العالمية للتجارة او في اتفاق امستردام في اوربا.

ودائما بفرنسا، يُبرز المصير التعس الذي لقيته خطة ناتورا 2000 ، وخمول النواب بوجه لوبي فرط الصيد(اثناء التصويت على قانون حول صيد طيور الماء)، الى أي حد تظل حماية الانواع وتنشيط المنظومات البيئية رهان معركة ضارية. هذا بينما تتجلى اهمية هذه المسائل على الصعيد الثقافي (في علاقات المجتمعات البشرية بالطبيعة)، كما على الصعيد العلمي (في تقدم المعارف) او الشمولي(حفظ توازنات مفيدة لنا بالمجال الحيوي).

ما ابعدا عن إحاطة كاملة بميادين النضال، لكن نختم بالاشارة الى موضوع ذي حالية ملحة، مسألة الاجسام معدلة الجينات. يعطي ظهور براءة اختراع "القاتل" تيرمناتور، الذي يعقم الحبوب، مع اتاحة جني محصول، صورة كاريكاتورية عن المنطق المميز لشركات الصناعة الزراعية: فرض شريعتها على المنتجين والمستهلكين بهدف الربح الرأسمالي(والسلطة). وقد باتت العواقب الاجتماعية، اللاديمقراطية للغاية، لنمط " التنمية" هذا معروفة جيدا، وقد تُخشى، عن حق، عواقبه على البيئة. فهنا ايضا يجري تجاوز عتبة نوعية في التحويل الاقصى الى سلعة من قبل مطلقي الجن هؤلاء الذين يحكموننا.

كيف ترى مستقبل البيئية الجذرية؟

بيار روسيه: اعتقد ان ثمة الكثير مما يتعين القيام به لتأمين تلاقى الشائين البيئي والاجتماعي في الوعي، والنضالات، والبرامج، والمنظمات، و لتدمج الحركات المنتسبة الى الماركسية، والى الاشتراكية، والى المعركة الاجتماعية، الاشكالية البيئية دمجا حقيقيا. وكذلك كي تدمج الحركات البيئية، عديمة التقاليد الماركسية، اشكالية التغيير الاجتماعي دمجا فعليا. حاولت ادخال هذه المسألة في مقالتي "الاخضر والاحمر بوجه الازمة الاجتماعية البيئية"، الذي صدر بمجلة ايكولوجيا وسياسة العدد 22 -خريف 1998.

العملية انطلقت لكنها بعيدة عن الاكتمال. وستغير خطوط الفصل ، كما هي مدركة حاليا، مثلا بين التيارات المسماة" متركزة حول الانسان" والاخرى المسماة" متركزة حول الاقتصاد". اذ نجد لدى الاولي تصورات متناقضة للنزعة الانسانية (غير مكترثة بالحياة وعاجزة عن دمج الاشكالية البيئية، او بالعكس محترمة للطبيعة ومنفتحة على البيئية). كما نجد لدى الثانية، تيارات تقدمية وانسانية) لكنها تؤكد على تبعية الانسان للمنظومات البيئية) او رجعية (بالقوة) ومعادية للنزعة الانسانية.

يتعين في المقام الاول، من وجهة نظر سياسية، تامين" الاستقلال الاجتماعي" للحركة البيئية، كما يجب الحفاظ على" الاستقلال الطبقي" للحركة النقابية والاجتماعية. والحال ان هذا الاستقلال مهدد بكيفيات عديدة، بفعل الضعف الداخلي للتيارات البيئية الولا(أي) نقص التوضيح البرنامجي، وانغراس اجتماعي سطحي، وتقاليد انطواء...، او على نحو مباشر لأن الصناعة الكبيرة، او مؤسسات من قبيل البنك العالمي، تعمل على ايجاد وسائل مالية ضخمة لاستقطاب وتحييد المنظمات غير الحكومية بوجه عام والبيئية بوجه خاص. وكان معبرا بهذا الصدد ان القرار الملموس الوحيد المتخذ في ريو، اثناء قمة الارض في العام 1992، كان اسناد ادارة صندوق البيئة الى البنك العالمي!

وفي هذه المسألة الاساسية المتعلقة باستقلال المعركة البيئية، طرح طبعا دمج عدد من الاحزاب " الخضراء" باوربا في حكومات مشكلا ، بالنظر الى أن تلك الحكومات تواصل تحديد توجهاتها في اطار النيوليبرالية في الميدان الاجتماعي والبيئي على السواء. كيف سيكون بوسع تلك الاحزاب ان تعيد تأكيد عزمها على القطع مع المنطق السياسي والاقتصادي السائد ، وفي الآن ذاته ممارسة التضامن الحكومي؟ ان تجربة الاشتراكية الديمقراطية السابقة، و اليسار الاشتراكي الديمقراطي، ثم حاليا الاحزاب الشيوعية المدمجة باليسار الحكومي، لا تحمل على التفاؤل بهذا الصدد.

يقضي المضي قدما أن نواصل التفكير العميق لتشجيع تشريك التجارب واستيعاب المعارف التي لا غنى للمعركة البيئية عنها. لكن الارجح ان تشجيع تسائل النضالات الاجتماعية والبيئية هو سبيل التقدم في البداية. وقد جرى تنظيم لقاءات بين شبكة "مغادرة النووي" ونقابات منشآت كهرباء فرنسا وغاز فرنسا. لكننا تأخرنا كثيرا بهذا الصدد قياسا على بلدان مثل البرازيل (وطن البيئية الشعبية) واسبانيا(حيث تتعاون النقابات والجمعيات البيئية اكثر وعلى نحو فعال مما عندنا). انه الوجه المظلم لواقعنا بفرنسا. لكن هذا يعني ايضا - وهنا الوجه المشرق- انه يكفينا لتحقيق تقدم كبير ان نسد هذه الثغرة!

بيار روسيه

مقابلة مع « Argument pour une écologie solidaire »

ديسمبر 1998

ما هي الاشتراكية البيئية؟

ميكائيل لوي

النمو الفائق لتلويث هواء المدن الكبرى، والماء الشروب والبيئة بوجه عام، وارتفاع سخونة الكوكب، و بداية ذوبان جليد المناطق القطبية، وتكاثر الكوارث "الطبيعية"، و بداية تدمير طبقة الأوزون، و اتلاف متسارع للغابات الاستوائية، وتقلص سريع للتنوع الاحيائي بانقراض الاف الانواع، وانهك التربة، والتصحر، وتراكم النفايات، لا سيما النووية، المتعذر تدبيرها، وتكاثر الحوادث النووية وخطر حادثة جديدة من قبيل تشيرنوبيل ، وتلوث الغذاء، والتصرف في الجينات، و"جنون البقر" ولحوم البقر بالهرمونات، كل العلامات تشير الى خطورة الوضع: جلي ان الركض المجنون الى الربح، والمنطق الانتاجي والتجاري للحضارة الرأسمالية/الصناعية يقودنا الى كارثة بيئية ذات احجام غير قابلة للقياس. ليس انسياقا في "نزعة كارثية" الاقرار بكون التوسع الرأسمالي يهدد بدمار الاسس الطبيعية لحياة البشر على كوكب الارض.(1).

كيف تجب مواجهة هذا الخطر؟ ان للاشتركية والبيئية -الايكولوجيا -بالاقل بعض تياراتها- اهدافا مشتركة تستتبع مساهلة استقلال الاقتصاد وسيادة التحديد الكمي والانتاج بما هو هدف بحد ذاته، وديكتاتورية المال، واختزال الوجود الاجتماعي في حساب هوامش المردودية وفي متطلبات تراكم راس المال. انهما تنتسبان معا الى قيم نوعية: القيمة الاستعمالية وتلبية الحاجات، المساواة الاجتماعية بالنسبة لاحدهما وحماية الطبيعة والتوازن البيئي بالنسبة للآخر.

بعد قول هذا، فرقت حتى الان خلاقات جوهرية "الحر" عن "الخضر"، الماركسيين عن البيئيين. ويتهم البيئيون ماركس وانجلز بنزعة انتاجية. فهل لهذا الاتهام ما يبرره؟ نعم، ولا.

لا، بقدر ما أن ليس ثمة من ندد بالمنطق الرأسمالي للانتاج من اجل الانتاج، وتراكم الرأسمال، والثروات والسلع بما هو هدف بحد ذاته، قدر ما ندد به ماركس. إن فكرة الاشتراكية ذاتها- بعكس نسخها البيروقراطية المزورة- هي فكرة انتاج قيم استعمالية، ومواد ضرورية لتلبية حاجات انسانية. ليس الهدف الاسمي للتقدم التقني بنظر ماركس متمثلا في نمو لا متناهي للمواد (التملك) بل تقليص يوم العمل وتزايد الوقت الحر (الكينونة).

نعم، وذلك بقدر ما نجد غالبا عند ماركس وانجلز (واكثر من ذلك عند الماركسية اللاحقة) ميلا الى اعتبار " تطوير قوى الانتاج" الموجه الرئيس للتقدم، وموقفا قليل الانتقاد للحضارة الصناعية، لا سيما في علاقتها المدمرة بالبيئة.

نجد في الواقع في كتابات ماركس وانجلز ما يعزز كلا التاويلين. تمثل المسألة البيئية بنظري التحدي الاعظم بوجه تجديد للفكر الماركسي على عتبة القرن 21. وتتطلب من الماركسيين مراجعة نقدية عميقة لتصورهم التقليدي لـ"قوى الانتاج"، وكذا قطعاً جذريا مع ايديولوجية التقدم الخطي ومع النموذج التكنولوجي والاقتصادي للحضارة الصناعية الحديثة. كان والتر بنيامين من أول ماركسيي القرن 20 الذين طرحوا هكذا سؤال: ندد منذ 1928 في كتابه الاتجاه الوحيد بفكرة السيطرة على الطبيعة بصفقتها " من التعاليم الامبريالية"، واقترح تصورا جديدا للتقنية بما هي " تحكم بالعلاقة بين الطبيعة والانسانية". وكان اقترح، سنوات بعد ذلك في اطروحات حول مفهوم التاريخ، اغناء المادية التاريخية بافكار فورييه، صاحب الرؤى الطوباوي هذا الذي حلم بـ"عمل لا يستغل الطبيعة بل يقدر على توليد الابتكارات الراكدة فيها" (2).

ما زالت الماركسية، لغاية اليوم، لم تتدارك تاخرها في هذا المضمار. لكن بعض الناملات الفكرية شرعت تنهض بهذه المهمة. كان الباحث البيئي و"الماركسي-البولانيي" الامريكي جيمس أو كونور قد فتح سبيلا خصبا: يجب ان يُضاف الى تناقض الرأسمالية الاول، الذي تناوله ماركس بالفحص، تناقض قوى الانتاج وعلاقات الانتاج، تناقض ثاني، تناقض قوى الانتاج وشروط الانتاج: العمال، النوع البشري، الطبيعة. ان الراسمال يهدد او يدمر، بفعل ديناميته التوسعية، شروطه الخاصة، بدءا بالبيئة الطبيعية- وهذه امكانية لم يوليها ماركس الاعتبار الكافي. (3)

وثمة مقارنة هامة اقترحها ماركسي بيئي ايطالي في نص حديث: " يبدو لنا ان الصيغة التي مؤداها تحول قوى انتاج بالقوة الى قوى تدمير بالفعل، لاسيما بالنسبة للبيئة، اكثر ملاءمة ودلالة من الترسمة الشهيرة حول التناقض بين قوى الانتاج (الدينامية) وعلاقات

الانتاج (التي تغلها). وتتيح هذه الصيغة، من جهة أخرى، مد التطور الاقتصادي والتكنولوجي والعلمي باساس نقدي لا تمجيدى، وبالتالي بلورة مفهوم "متميز" للتقدم. (ارنست بلوخ) (4).

ما زالت الحركة العمالية التقليدية، ماركسية كانت او غير ماركسية- نقابات، واحزاب اشتراكية ديمقراطية وشيوعية- مطبوعة بعمق بايديولوجية "التقدم" وبالنزعة الانتاجية، وصولا في بعض الحالات الى الدفاع، دون كثير تساؤل، عن الطاقة النووية او صناعة السيارات. صحيح ان بداية تحسيس بيئي سائر الى التطور، لاسيما في النقابات واحزاب اليسار في البلدان الشمالية، واسبانيا والمانيا، الخ.

أزمة حضارة

كان ومازال اسهام الايكولوجيا الكبير أن جعلنا ندرك المخاطر المحدقة بالكوكب بفعل نمط الانتاج والاستهلاك الراهن. ان التسارع المهور للتعديت على البيئة، وتنامي خطر اختلال التوازن البيئي يرسمان وضعا محتملا-كارثيا يهدد بقاء الحياة البشرية ذاتها. اننا بوجه ازمة حضارة تستدعي تغييرات جذرية.

لكن المشكل قائم في كون المقترحات المقدمة من التيارات السائدة بالايكولوجيا السياسية الاوربية غير كافية الى حد بعيد او تفضي الى مآرق. و يتمثل مكن ضعفها الرئيس في تجاهل الربط الضروري بين النزعة الانتاجية والراسمالية، مما يفضي الى وهم "راسمالية نظيفة" او اصلاحات قادرة على التحكم بـ"التجاوزات" (مثل الرسوم البيئية مثلا)، او كونها ترفض في الآن ذاته الراسمالية و"الاشتراكية" باعتبارهما تنوعين لنفس النموذج متذرة في ذلك بتقليد اقتصاديات الاوامر البيروقراطية للنزعة الانتاجية الغربية، وهي حجة فقدت الكثير من اهميتها بعد انهيار "الاشتراكية القائمة" المزعومة.

يخطئ البيئيون باعتقاد امكان الاستغناء عن نقد ماركس للراسمالية: ان ايكولوجيا لا تأخذ بالحسبان علاقة النزعة الانتاجية بمنطق الربح محكومة بالفشل- او باحتوائها من قبل النظام، وهذا اسوأ. وما اكثر الامثلة... وقد قاد غياب موقف معادي للراسمالية على نحو متماسك اغلب احزاب الخضر باوربا- فرنسا، المانيا، ايطاليا، بلجيكا- الى تحولها الى مجرد شريك " بيئي- اصلاحي" للتسيير الليبرالي-الاجتماعي للراسمالية من قبل احزاب الوسط-اليسار.

يتجاهل بعض البيئيين الحركة العمالية، معتبرين العمال محكوما عليهم بالنزعة الانتاجية، و رسموا على رايتهم: " لا يمين ولا يسار". ويتسرع ماركسيون سابقون تحولوا الى الايكولوجيا الى اعلان: "وداع البرولتاريا" (اندرى غورز)، بينما يلج آخرون (الان لبيبيتز) على وجوب مغادرة " الاحمر" - أي الماركسية او الاشتراكية" للانضمام الى " الاخضر" هذا البراديجم الجديد الذي قد يقدم اجابات على كل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

واخير نرى في التيارات البيئية المسماة " اصولية" (deep ecology) ارتسام رفض للنزعة الانسانية بمرير رفض النزعة المركزية الانسانية l'anthropocentrisme مما يفضي بها الى مواقف نسبية تضع كل الانواع الحية على نفس المستوى. هل يجب فعلا اعتبار أن لعصية كوخ او بعوضة anofelis حق الحياة ذاته الذي لطفل مصاب بالسل او الملاريا؟

الاشتراكية البيئية

ما الاشتراكية البيئية إذن؟ انها تيار فكري وعملي بيئي يتبنى المكاسب الاساسية للماركسية - مع تخليصها من شوائبها الانتاجية. يرى الاشتراكيون البيئيون ان منطق السوق والربح- وكذا منطق التسلط البيروقراطي لـ "الاشتراكية القائمة"- لا يتطابقان مع متطلبات حماية البيئة الطبيعية. وهم اذ ينتقدون ايدولوجية التيارات السائدة بالحركة العمالية، يدركون أن العمال ومنظماتهم قوة اساسية في كل تغيير جذري للنظام، ومن أجل ارساء مجتمع جديد، اشتراكي وبيئي.

تطورت الاشتراكية البيئية بوجه خاص في السنوات الثلاثين الاخيرة بفعل اعمال مفكرين بارزين من قبيل مانويل سكريستان، ورايمون ويليام، وريدولف بارو (في كتاباته الاولى)، واندري غورز (كتاباته الاولى)، ومساهمات قيمة من جيمس اوكونور، وباري كومونر، وجون بيلامي فوستر، وجويل كوفيل (الولايات المتحدة الامريكية)، وخوان مارتينيز البيه، وفرانسيكو فرنانديز بويي، وخورخي ريشمان (اسبانيا)، وجان-بول دليج، وجان ماري هاربيبي(فرنسا)، والمار التفاتير، وفريدر اوتو وولف (المانيا)، وغيرهم كثيرون، الذي يعرضون اراءهم بجملة مجلات من قبيل Capitalism, Nature and Socialism و Ecologia Politica, الخ.

ليس هذا التيار منسجما سياسيا، لكن اغلب ممثليه يتقاسمون بعض المواضيع المشتركة. ويمثل هذا التيار، الذي قطع مع ايدايولوجية التقدم الانتاجية- بشكلها الراسمالي و/أو البيروقراطي- ويعارض توسعا لانهايا لنمط انتاج واستهلاك مدمر للطبيعة، محاولة اصيلة بلوغ تفصل الافكار الاساسية للاشتركية الماركسية مع مكاسب النقد الايكولوجي.

يعرف جيمس اوكونور النظريات الاشتراكية البيئية بما هي تلك الساعية الى اخضاع القيمة التبادلية للقيمة الاستعمالية عبر تنظيم الانتاج حسب الحاجات الاجتماعية ومتطلبات حماية البيئة. ويتمثل هدفها - اشتراكية بيئية- في مجتمع عقلاني بيئيا مؤسس على الرقابة الديمقراطية والمساواة الاجتماعية وغلبة القيمة الاستعمالية (5). اضيف ان هذا المجتمع يفترض الملكية الجماعية لوسائل الانتاج وتخطيطا ديمقراطيا يتيح للمجتمع تحديد اهداف الانتاج والاستثمارات وبنية تكنولوجية جديدة لقوى الانتاج.

يرتكز الاستدلال الاشتراكي البيئي على حجتين اساسيتين:

1- ان نمط الانتاج والاستهلاك الراهن بالبلدان الراسمالية المتقدمة، القائم على منطق تراكم لامحدود (للراسمال والارباح والسلع)، وهذر الموارد، والاستهلاك المتباهي، والتدمير المتسارع للبيئة، غير قابل باي وجه لشمول الكوكب كله سوى تحت طائلة ازمة بيئية كبرى. حسب معطيات حديثة ، سيؤدي تعميم متوسط استهلاك الطاقة بالولايات المتحدة الامريكية على مجموع سكان العالم الى نضوب المخزونات المعروفة في ظرف 19 يوما. (6). هذا النظام قائم اذن على استمرار التفاوت الصارخ بين الشمال والجنوب وتفاقمه.

2- ان استمرار "النقد" الرأسمالي وتوسع الحضارة القائمة على اقتصاد السوق- حتى بهذا التفاوت الصارخ- يهدد بجميع الاحوال على نحو مباشر، وعلى المدى المتوسط، (كل تنبؤ مجازف) بقاء النوع البشري ذاته. هكذا تمثل حماية البيئة مستلزما انسانيا.

ان عقلانية السوق الراسمالية القاصرة، وحسابها الفوري للخسائر والارباح مناقضة على نحو جوهري لعقلانية بيئية تراعي الطابع المديد لزمانية الدورات الطبيعية . ليس المقصود اقامة تعارض بين الراسماليين "السينين" المضرين بالبيئة والرأسماليين "الطيبين" الخضر: ان النظام ذاته، القائم على المنافسة الضارية، ومتطلبات المردودية، والسباق الى الربح السريع، هو الذي يدمر توازنات الطبيعة. ليست الراسمالية الخضراء المزعومة غير مناورة اعلان تجاري، وياقطة تروم بيع سلعة، او بافضل الاحوال مبادرة محلية معادلة لقطرة ماء على ارض الصحراء الراسمالية القاحلة.

ان رهان المستقبل، بوجه تشيء؟؟ البضاعة والاستقلال المشياً للاقتصاد من قبل النيوليبرالية، يتمثل بنظر الاشتراكيين البيئيين في "اقتصاد اخلاقي" بالمعنى الذي يضيفه تومبسون على هذا التعبير، أي سياسة اقتصادية قائمة على معايير غير نقدية و خارج الاقتصاد، وبعبارة اخرى "اعادة دمج" الشأن الاقتصادي في الشأن البيئي والاجتماعي والسياسي (7).

ان الاصلاحات الجزئية غير كافية بتاتا: يجب استبدال عقلانية الربح الجزئية بعقلانية اجتماعية وبيئية اجمالية، وهذا ما يستدعي تغييرا للحضارة(8). يتعذر ذلك بدون اعادة توجيه تكنولوجي عميق يرمي الى استبدال موارد الطاقة الراهنة باخرى غير ملوثة ومتجددة مثل طاقة الرياح او الشمس (9). وبالتالي فاول مسألة تنطرح هي التحكم بوسائل الانتاج، لاسيما قرارات الاستثمار و التطوير التكنولوجي التي يجب انتزاعها من البنوك والمنشآت الراسمالية لتصبح ملكا مشتركا للمجتمع. طبعا لا يعني التغيير الجذري الانتاج وحده بل الاستهلاك ايضا. لكن مشكل الحضارة البرجوازية / الصناعية لا يكمن، مثلما يزعم غالبا الايكولوجيون، في " فرط استهلاك" السكان ولا يكمن الحل في "الحد" العام من الاستهلاك، لا سيما بالبلدان الراسمالية المتقدمة. ان نمط الاستهلاك الراهن، القائم على التباهي والهذر والتشيء السلعي و وسواس التراكم هو الذي يستدعي اعادة نظر.

لا غنى عن اعادة تنظيم اجمالية للانتاج والاستهلاك، قائمة على معايير خارجة عن السوق الراسمالية: الحاجات الفعلية للسكان (ليس بالضرورة "الموسرة") وحماية البيئة. أي بعبارة اخرى اقتصاد انتقالي الى الاشتراكية " معاد دمج" (كما قد يقول كارل بولاني) في البيئة الاجتماعية والطبيعية، لانه قائم على الاختيار الديمقراطي للولويات والاستثمارات من قبل السكان انفسهم- وليس من قبل " قوانين السوق" او مكتب سياسي عالم بكل شيء. وبعبارة اخرى، تخطيط ديمقراطي محلي و وطني وعالمي اجلا او عاجلا يحدد: (1) المنتجات الواجب دعمها او حتى توزيعها مجانا. (2) الخيارات في مجال الطاقة حتى وان لم تكن الاكثر "مردودية" في طور اول. (3) كيفية اعادة تنظيم نظام النقل حسب معايير اجتماعية وبيئية. (4) الاجراءات الواجبة لاصلاح الاضرار البيئية الهائلة "الموروثة" عن الراسمالية في أقرب الاجال. وهكذا دواليك.

لن يفرضي هذا الانتقال الى نمط انتاج جديد ومجتمع مساواة وديمقراطية وحسب، بل حتى الى نمط حياة بديل وحضارة جديدة اشتراكية بيئية تتجاوز سيادة المال وعادات الاستهلاك المصطنعة بالاعلان التجاري والانتاج اللامتناهي للسلع الضارة بالبيئة (السيارة الشخصية!).

أهذه بوتوبيا؟ لا شك انها كذلك بالمعنى الحرفي ("ما لا يوجد باي مكان"). لكن كيف يمكن، ما لم نشاطر هيغل الاعتقاد ان " كل ما هو واقعي عقلاني و وكل ما هو عقلاني واقعي"، التفكير في عقلانية جوهرية دون اعتماد بوتوبيات؟ البوتوبيا لا غنى للتغيير الاجتماعي عنها بشرط ان تكون قائمة على تناقضات الواقع وعلى حركات اجتماعية فعلية. تلك حال الاشتراكية البيئية التي تقترح

استراتيجية تحالف بين "الحمراء" و"الخضراء" لا بالمعنى السياسي الضيق للحزب الاشتراكية-الديمقراطية والحزب الأخضر بل بالمعنى الواسع أي بين الحركة العمالية والحركة البيئية - وحركة التضامن مع مضطهدي ومستغلي الجنوب.

يستتبع هذا التحالف تخلي الإيكولوجيا عن الميول الطبيعية المناهضة للإنسان و ادعاء الحلول مكان نقد الاقتصاد السياسي. كما يستتبع هذا التلاقي تخلص الماركسية من الانتاجية باستبدال الترسيم الميكانيكية حول التعارض بين تطور قوى الانتاج وعلاقات الانتاج المعرقة لها بفكرة اخصب، فكرة تحول قوى انتاج بالقوة الى قوى تدمير بالفعل.(10).

دينامية تغيير

ان اليوتوبيا الثورية لاشتراكية خضراء او شيوعية شمسية لا تعنى الامتناع عن التحرك الآن. لا يعني رفض وهم امكان "اضفاء طابع بيئي" على الراسمالية استحالة خوض المعركة من اجل اصلاحات آنية. إذ يمكن، مثلا، أن تفيد بعض اشكال الضرائب البيئية بشرط قيامها على منطق اجتماعي مساواتي (تحميل الاداء للملوثين لا للمستهلكين) والتخلص من وهم حساب اقتصادي لـ"سعر السوق" الخاص بالاضرار البيئية: انها تغيرات غير قابلة للقياس النقدي. اننا بحاجة ملحة لربح الوقت والنضال فورا من أجل منع غاز CFC المدمر لطبقة الازون، ووقف انتاج الاجسام المعدلة جينيا، والحد الصارم لنفث الغاز المسؤول عن "الاحتباس الحراري"، ون من اجل تفضيل النقل العمومي على السيارة الشخصية الملوثة والاجتماعية.(11).

ان الفخ الذي يحرق بنا في هذا المضمار هو التيني الشكلي لمطالبنا وافراغها من محتواها. والمثال عن ذلك اتفاقات كيوتو حول تغيير المناخ التي نصت على تقليص ادنى- 5% قياسا على مستوى 1990- ضئيل من وجهة نظر تحقيق نتائج فعالة فعلا- لنفث الغاز المسؤول عن ارتفاع سخونة الكوكب. كما نعلم ترفض الولايات المتحدة الامريكية، المسؤول الاول عن نفث ذلك الغاز، توقيع تلك الاتفاقات رفضا قاطعا، اما اوربا واليابان وكندا فقد وقعتها بشروط - "سوق حقوق النفث" الشهيرة، او الاعتراف بـ"ابار الكربون" المزعومة التي تحد كثيرا اهمية الاتفاقات المحدودة اصلا. فبدلا عن مصالح البشرية على المدى الطويل جرى تغليب مصالح شركات البترول متعددة الجنسية ومركب صناعة السيارات(12).

قد تكون المعركة من اجل اصلاحات بيئية-اجتماعية حاملة لدينامية تغيير و "انتقال" بين مطالب الحد الادنى والبرنامج الاقصى بشرط رفض حجج وضغوط المصالح السائدة باسم " قواعد السوق" و " التنافسية" او " التحديث". وقد باتت بعض المطالب الانية، او هي قابلة لتصبح بسرعة، نقطة تلاقى بين الحركات الاجتماعية والحركات البيئية والنقابات والمدافعين عن البيئة، بين "الحمراء" والخضراء :

- تشجيع النقل العمومي- القطار، قطار الانفاق، ترام، حافلات- الرخيصة او المجانية بديلا عن اختناق وتلوث المدن والقرى بالسيارة الفردية ونظام النقل الطرقي.

- النضال ضد نظام الديون و "التكيف" الليبراليين، المفروضين من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على بلدان الجنوب، وعواقبه الاجتماعية والبيئية المأساوية: البطالة الجماهيرية، تدمير الحمایات الاجتماعية والزراعات المعاشية، وتدمير الموارد الطبيعية من اجل التصدير.

- الدفاع عن الصحة العمومية، ضد تلويث الهواء، والماء (الفرشات المائية) او الاغذية بفعل شراة المنشآت الرأسمالية الكبرى.

- خفض وقت العمل بما هو جواب على البطالة ورؤية للمجتمع تفضل الوقت الحر على مراكمة الممتلكات (13)

لكن يتعين ان تتألف في النضال من اجل حضارة جديدة، اكثر انسانية واحتراما للطبيعة، جميع الحركات الاجتماعية التحررية. كما يقول عن حق خورخي ريشمان:

" لا يمكن ان يتخلى هذا المشروع عن أي من الوان قوس قزح: لا احمر الحركة العمالية المعادية للرأسمالية والقائمة على المساواة، ولا بنفسجي نضالات تحرر النساء، ولا ابيض حركات اللاعنف من اجل السلم، ولا اسود الحركات اللاسلطوية، ولا اخضر النضال من اجل انسانية عادلة وحررة على كوكب قبل للسكنى(14)

إيكولوجيا الفقراء

اصبحت الإيكولوجيا الاجتماعية قوة اجتماعية وسياسية حاضرة بساحة اغلب البلدان الاوربية، وايضا، الى حد ما بالولايات المتحدة الامريكية. لكن ليس ثمة خطأ افدح من اعتبار مسائل البيئة حكرا على بلدان الشمال- أي ترف المجتمعات الغنية. إذ تتطور تدريجيا ببلدان الراسمالية التابعة - "الجنوب"- حركات اجتماعية ذات بعد بيئي.

تمثل تلك الحركات رد فعل على تدهور متنام لمشاكل بيئية في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ناتجة عن سياسة "تصدير التلوث" مقصودة من البلدان الاميرالية. ولهذه السياسة "شرعة" اقتصادية متينة من وجهة نظر اقتصاد السوق الراسمالي - صاغها مؤرخا خبير مرموق من البنك العالمي، السيد لورانس سومرس: الفقراء ارحص! فعلى حد قوله: "ان قياس كلفة التلوث الضار بالصحة متوقف على المردود الضائع بسبب نسب المرض والوفاة المتنامية. لذا يجب، من وجهة النظر هذه، تحقيق كمية معينة من التلوث الضار بالصحة في بلدان الكلفة الأقل، أي ببلدان الاجور الادنى." (15)

يا لها من صياغة وقحة تكشف منطق الراسمال الشامل على نحو افضل من كل الخطابات المهدئة حول "التنمية" التي تنتجها المؤسسات المالية الدولية.

هكذا تظهر ببلدان الجنوب حركات يسميها ج . مارتنيز-البي "ايكولوجيا الفقير" او "شعبوية جديدة بيئية" أي تعبئات شعبية دفاعا عن فلاح المزارعين، والافادة الجماعية من الموارد الطبيعية المهددة بالدمار من قبل التوسع الشرس للسوق (او الدولة)، وكذا نضالات ضد تدهور البيئة المباشرة بفعل التبادل اللامتكافئ، والتصنيع التابع، والتصرف في الجينات، وتطور الراسمالية (زراعة الشركات الكبرى) في القرى. في الغالب لا تعتبر تلك الحركات نفسها بيئية، لكن معركتها ذات بعد بيئي حاسم مع ذلك (16).

جلي ان تلك الحركات لا تعارض التحسينات الناتجة عن تقدم التكنولوجيا: بالعكس يحتل الطلب على الكهرباء، والماء، وقنوات الصرف الصحي، والمستوصفات الطبية، مكانة بارزة في لائحة المطالب. ان ما ترفض هو التلوث وتدمير محيطها الطبيعي باسم "قوانين السوق" ومتطلبات "التوسع" الراسمالي.

يعبر نص حديث للقائد الفلاحي هوغو بلانكو عن دلالة "ايكولوجيا الفقراء" على نحو رائع: "للهولة الاولى يبدو المدافعون عن البيئة كاناس طبيين، مجانيين الى حد ما، هدفهم الوحيد في الحياة الحيلولة من انقراض الحوت الازرق او دب الباندا. والشعب العامي منشغل بامور اهم، منها مثلا تدبير الخبز اليومي (...). لكن يوجد بالبيريرو عدد كبير من الناس مدافعون عن البيئة. طبعا اذا قيل لهم: "انتم بيئيون" قد يردون بسخرية ... ومع ذلك: اليس سكان مدينة ايلو والقرى المحيطة، المناضلون ضد التلوث الناتج عن Southern Peru Copper Corporation مدافعين عن البيئة؟ (...). وسكان الامازون اليسوا جميعا بيئيين، مستعدين للموت دفاعا عن غاباتهم ضد النهب والتخريب. وكذا سكان ليما الفقراء عندما يحتجون على تلويث الماء" (17).

ومن عديد مظاهر "ايكولوجيا الفقراء" ثمة حركة نموذجية بفعل اهميتها الاجتماعية والبيئية، المحلية والعالمية، "الحمراء" و"الخضراء": معركة Chico Mendes وتآلف شعوب الغابة دفاعا عن الامازون بالبرازيل، ضد العمل المدمر لكبار الملاكين العقاريين والزراعة الراسمالية متعددة الجنسية.

نعيد التذكير بايجاز باللحظات الكبرى لهذه المواجهة: في بداية سنوات 80 نظم Chico Mendes ، وهو نقابي بالاتحاد الوحيد للعمال ونصير للحركة الاشتراكية الجديدة الممثلة بحزب الشغيلة البرازيلي، عمليات احتلال اراضي من قبل فلاحين يعيشون من جمع الكاوتشو (seringueiros) ضد الملاكين العقاريين الكبار الذين يرسلون جرافاتهم لاقتلاع الغابة بقصد استبدالها بمراعي. وفي طور ثاني تمكن من تجميع فلاحين وعمال زراعيين و seringueiros ونقابيين وقبائل الاهالي - بدعم من الجماعات الكنسية القاعدية - في تآلف شعوب الغابة الذي افضل محاولات عديدة لاقتلاع الغابة. و بفعل الصدى الدولي لتلك التحركات نال عام 1987 الجائزة البيئية الشاملة لكن بعد ذلك بقليل في ديسمبر 1988 جعله الملاكيون العقاريون الكبار يدفع غالبا ثمن معركته باغتياه من طرف قتلة مرتزقة.

قد تصبح هذه الحركة، بفعل ما حققت من تمفصل الاشتراكية والايكولوجيا، ونضالات الفلاحين والسكان الاهالي، وبقاء سكان محليين وحماية رهان شامل (جماعة اخر غابة استوائية كبرى)، نموذجا للتعبئات الشعبية القادمة بـ"الجنوب".

حركة عريضة

اصبحت الايكولوجيا الاجتماعية اليوم، بمنعطف القرن 21، احد اهم مكونات حركة عريضة ضد العولمة الراسمالية النيوليبرالية السائرة في التطور بشمال الكوكب وجنوبه على السواء. كان الحضور الكثيف للبيئيين احدى الخصائص المثيرة لمظاهرة سيائل الكبرى ضد المنظمة العالمية للتجارة في العام 1999. وخلال المنتدى الاجتماعي العالمي في بورتو اليجري في العام 2001، كانت احدى التحركات الرمزية ما قام به مجتمعين مناضلون من حركة الفلاحين بدون ارض البرازيليين والكونفدرالية الفلاحية الفرنسية باقتلاع حقل ذرة مزروعة ببذور معدلة تابعة لشركة مونسانتو. ان المعركة ضد التكاثر غير المراقب للاجسام المعدلة جينيا تعبئ بالبرازيل، وفرنسا وبلدان اخرى، الحركة البيئية كما الحركة الفلاحية وقسما من اليسار، مع تعاطف الراي العام المتخوف من العواقب غير المتوقعة للتصرف في الجينات على صحة العمومية وعلى البيئة الطبيعية. ان النضال ضد تحويل العالم الى سلعة،

ومقاومة ديكتاتورية الشركات متعددة الجنسية والمعركة من أجل حماية البيئة وثيقة الترابط في فكر وممارسة الحركة العالمية ضد العولمة الرأسمالية / الليبرالية .

(* مساهمة منشورة بكتاب " الايكولوجيا والاشتراكية "

.Syllepse, Paris 2005

تعريب المناضل-ة

احالات

انظر بهذا الصدد الكتاب الممتاز لـ Joel Kovel :

.The Enemy of Nature. The end of capitalism or the end of the world ? , New York, Zed Books, 2002

W.Benjamin, Sens Unique, Paris, Lettres Nouvelles - Maurice Nadeau, 1978, p. 243 et "Thèses sur la philosophie de l'histoire", in L'homme, le langage et la culture, Paris, Denoël, 1971, p. 190

كما تمكن الإشارة الى الاشتراكي النمساوي Julius Dickmann الذي كتب نصا في العام 1933 في La critique sociale . يرى ان: الاشتراكية لن تكون نتيجة "ازدهار قوى الانتاج" بل بالاحرى نتيجة ضرورة يفرضها" تقلص مخزون الموارد الطبيعية" التي يبذرهما الراسمال. ان التطور الرأسمالي لقوى الانتاج ينسف شروط وجود النوع البشري نفسه. (مقال

."La véritable limite de la production capitaliste", La critique sociale, n° 9, septembre 1933"

James O'Connor, "La seconde contradiction du capitalisme : causes et conséquences", Actuel Marx n° 12. "L'écologie, ce matérialisme historique", Paris, 1992, pp. 30, 36

Tiziano Bagarolo, "Encore sur marxisme et écologie", Quatrième Internationale, n° 44, Mai-juillet 1992, p.25

James O'Connor, Natural Causes. Essays in Ecological Marxism, New York, The Guilford Press, 1998, pp. 278, 331

M.Mies, "Liberacion del consumo o politizacion de la vida cotidiana", Mientras Tanto, n° 48, Barcelone, 1992, p. 73

(7)

Cf. Daniel Bensaïd, Marx l'intempestif, pp. 385-386, 396 et Jorge Riechman, Problemas con los frenos de emergencia ?, Madrid, Editorial Revolucion, 1991, p. 15

انظر بهذا الصدد النص الممتاز لخروخي ريشمان

" , El socialismo puede llegar solo en bicicleta", Papeles de la Fondation de Investigaciones Marxistas, Madrid, n° 6, 1996

بات بعض الماركسيين يحملون بشيوعية شمسية : انظر

David Schwartzman, "Solar Communism", Science and Society. Special issue "Marxism and Ecology",
.vol. 60 ; n° 3 Fall 1996

(10)

D.Bensaid, Marx l'Intempestif, pp. 391, 396

(11)

Jorge Riechmann, "Necesitamos una reforma fiscal guiada por criterios igualitarios y ecologicos", in
.De la economia a la ecologia, Madrid, Editorial Trotta, 1995, pp. 82-85

(12)

انظر تحليل John Bellamy Foster الثاقب :

.Ecology against Capitalism », Monthly Review. vol. 53, n° 5, october 2001, pp. 12-14 »

راجع بيار روسيه :

.Convergence de combats. L'écologique et le social", Rouge, 16 mai 1996, pp. 8-9 ,

(14)

.J.Riechmann, "El socialismo puede llegar solo en bicicleta", p. 57

(15) راجع

.Let them eat pollution", The Economist, 8 février 1992"

(16)

J.Martinez-Alier, "Political Ecology, Distributional Conflicts, and Economic Incommensurability", New
.Left Review, n° 211, mai-juin 1995, pp. 83-84

مقال بجريدة Republica

.(Lima, 6 avril 1991 (cité par Martinez-Alier, Ibid. p. 74

=====

الطاقات المتحجرة والمناخ ومناهضة الرأسمالية

دانيال تانورو

التبغ مسبب للسرطان، فما القول عن طبيب مكتشف لورم برئة مريض فوصف له لفاقة تبغ؟ سيفال عنه إنه مشعوذ أو قاتل. لا يعالج
الداء بالداء بل بالتصدي للداء.

ينطبق المنطق ذاته على النضال من اجل المناخ. التغير المناخي " فشل غير مسبوق للسوق"، حسب " تقرير ستيرن"(1). ان الاعتقاد
بإمكان محاربة ظاهرة ناتجة عن السوق بتوسيع السوق أمر عبثي. ومع ذلك هذا ما يقترح ستيرن. وتقتفي اللجنة الأوربية وكل
الحكومات أثره: مزيدا من السوق، مزيدا من النمو، مزيدا من العولمة... والحال أنه يتعين السير في الاتجاه المعاكس: سوق أقل، و
مزيد من القطاع العام، و منافسة أقل، ومزيد من التعاون، و "حرية مقاوله" أقل، ومزيد من التخطيط، وعولمة اقتصادية أقل، و مزيد
من الطابع المحلي. إن سياسة من اجل الحاجات ليست بحاجة إلى إنتاج مزيد على الدوام.

"أكبر وأوسع فشل للسوق"

لماذا تقع مسؤولية ارتفاع الحرارة على اقتصاد السوق؟

لا يجيب ستيرن على هذا السؤال. ولا قدرة له على ذلك، لأن الجواب يكمن في أسس الرأسمالية ذاتها، وليس في هذه أو تلك من النواقص الصغيرة.

اقتصاد السوق مسؤول أولا عن ارتفاع الحرارة لأنه قائم على المنافسة وعلى التراكم. لا تتخذ قرارات الإنتاج حسب المنفعة والبيئة بل حسب الأرباح. يجري القيام بأمور لا فائدة منها أو ضارة لهدف وحيد متمثل في إرضاء جشع مالكي الأسهم. وتستعمل حملات إعلان تجاري لتصريف السلع. وتدفع المنافسة العمياء إلى فيض الإنتاج، ويذهب قسم منه إلى النفايات. ويجري تصور منتجات كي تهلك بسرعة أو تفرط استهلاك الطاقة. ويجري الصنع بالبلدان الفقيرة ثم النقل إلى البلدان " الغنية"،... باختصار تبيد الموارد ملازم لاقتصاد السوق. انه راسخ في القوة التي تدفع كل مالك رساميل على نحو لا يقهر إلى استبدال عمال بالآلات، بقصد الفوز ب " ربح تكنولوجي"، وفي ميل النظام إلى تعويض ميل معدل الربح الى الانخفاض – الناتج عن تكاثر الآلات- لا باستغلال للعمل وحسب، بل أيضا ب(فيض) الإنتاج الكثيف، وغزو أسواق جديدة، واختراع حاجات جديدة.

لكن ليس هذا كل شيء. يتمثل السبب الأهم لارتفاع الحرارة في إحراق محروقات متحجرة (فحم، بترول، غاز طبيعي). والحال أن استعمال هذه المحروقات المتحجرة هو ذاته ناتج عن منطق الربح. فمن المعلوم منذ 1839 إن الضوء الطبيعي يولد الكهرباء بالتقائه ببعض المواد (" المفعول الضوئي الكهربائي"). لو جرى توجيه البحث العلمي نحو استغلال الطاقة الشمسية كأولوية، لن يكون الجو اليوم مشعبا بالكربون، وقد يكون العالم على الأرجح سلميا أكثر وأقل تفاوتًا. لكن لماذا لم يتبع هذا السبيل؟ السبب في كون نظام الطاقة الرأسمالي كان قد ارسى بناء على الملكية الخاصة للموارد وعلى المركزة القصوى لإنتاج الطاقة. وكان المفعول الضوئي الكهربائي غير متجانس مع منطق هذا النظام. إذ لا يمكن لأي كان أن يمتلك إشعاع الشمس، لأنه دقق لا محدود ومنشتر، بينما يمكن تملك مخزونات محدودة من الفحم والبترول والغاز... ومراكمة ريع كبيرة جدا علاوة على الأرباح.

الربح في صلب نظام الطاقة الرأسمالي

يتقاسم البترول و الفحم والغاز خاصية كونهم طاقة شمسية مراكمة، قابلة للخرن وللنقل. منذ القرن 14 بأوروبا تملك البرجوازية الناشئة والنبلاء الغابات، التي كانت من قبل ملكيات مشتركة. وأذاك أصبح الخشب سلعة وأصبح التحكم بموارد الطاقة رهانا حاسما للسيطرة الطبقة. إذا نظرنا إلى الأمر من زاوية الطاقة ومن زاوية اجتماعية، يمكن القول إن احتكار ملكية الأرض قد أتاح لطبقة الملاكين العقاريين بيع الطاقة الشمسية – المجانية- في شكل خشب، محققة ربحا متوسطا، علاوة على ربح عقاري (ربح فائض).

لم يزد هذا الميل إلا تعززا مع ظهور البرجوازية الصناعية، التي استبدلت "الطاقة الشمسية في شكل خشب" بـ" الطاقة الشمسية المتحجرة"(الفحم في البدء، ثم البترول والغاز). و تكفي نظرة خاطفة إلى تاريخ تكنولوجيا الطاقة لملاحظة أن تركيز الرأسمال، واحتكار الموارد ومركزة السلطة، كلها رافقت الانتقال من الخشب إلى الفحم، ثم من الفحم إلى المحطات الكهربائية الحرارية، ثم من المحطات الحرارية إلى المحطات النووية. والمفتاح دوما الحفاظ على ربح الطاقة الثمين.

ففي حالة البترول مثلا يدر بيع منتجات البترول المصفاة زهاء 2000 مليار يورو كل سنة. وتمثل التكاليف بالكاد 500 مليار. وتفوز بالربح وبالربح البترولي – 1500 مليار كل سنة على الصعيد العالمي! - بعض الشركات متعددة الجنسية، وبعض ذوي الامتيازات الفائقة الحاكمين في البلدان المنتجة (ما عدا في فنزويلا) (2). إن البترول دجاجتهم التي تبيض ذهبا. يريدون أن تبيض أطول مدة ممكنة. وتشاطرهم هذا المسعى القطاعات الملحقة: إنتاج السيارات، بناء السفن، صناعة الطائرات، الصناعة البترولية -الكيمائية... ولا حاجة إلى تدقيق أن لهذه الأوساط قوة ونفوذ سياسي هائلين. لهذا السبب لم يُنصت إلى العلماء الذين ينبهون منذ 30 سنة إلى خطر ارتفاع حرارة الكوكب. هذا سبب انخفاض حصة الطاقة المتجددة في ميزانية البحث والتنمية المتعلقة بالطاقة بالبلدان الأعضاء بالوكالة الدولية للطاقة منذ الصدمة البترولية الأولى (7.7% من 1986 إلى 2002 ، مقابل 8.4% من 1974 إلى 1986)! . لهذا السبب حظي الانشطار النووي، وليس الطاقات المتجددة، بحصة الأسد في تلك الميزانيات (47,3%)، وبعده تكنولوجيا تحويل الطاقات المتحجرة (3). لماذا؟ كان ذلك من أجل إنقاذ الأرباح، والربح، والسلطة السياسية ، والتحكم الاجتماعي الناتجة عن المركزة الطاقية. وليس البحث عن الجواب في مكان آخر سوى بحثنا عن المصاعب حيث لا توجد.

ليست السوق مسؤولة عن إفساد المناخ وحسب، بل تفعل كل شيء لتأخير الإجراءات الواجبة. وتحاول عند اتخاذها، ان تضعفها، أو تشوهها لدرجة أنها تستحق بالكاد نعثها بـ" أول خطوة في الاتجاه الصائب". انظروا إلى بروتوكول كيوتو: انه مشوب بـ" آليات مرنة" لدرجة انه سيقطع في أفضل حال النفط الإجمالي للغازات المسببة لارتفاع الحرارة بالبلدان الصناعية بنسبة 1,7% في العام 2012 (4). والحال انه يجب ان تنخفض بزهاء 70% في أفق 2050... على الصعيد العالمي!

البديل مناخ للراسمالية وشمسي

خفض نفث الغازات المسببة لارتفاع حرارة الكوكب بنسبة 70% في أفق 2050 على الصعيد العالمي! أيمن هذا في آجال قريبة إلى هذا الحد؟ الأمر صعب لكن ما زال بالوسع إنقاذ ما هو أساسي في المناخ. يمثل المستمد من إشعاع الشمس 8000 مرة الاستهلاك العالمي من الطاقة. وقد تتيح التكنولوجيا الحالية استعمال جزء واحد من ألف منها، أي ثماني مرات الحاجات الحالية للبشرية. وسيرفع البحث العلمي هذه القدرة في السنوات المقبلة (إذا أتاحت لها الوسائل). يجب طبعا للاقتصاد وإلغاء أشكال التبذير - وهذا يعني كل واحد منا، وعاداتنا، الخ. لكن لسنا مجبرين على الاختيار بين المناخ والرفاهية، أو بين المناخ و تنمية بلدان الجنوب، أو بين المناخ و كتل النفايات المشعة التي ستظل خطيرة خلال عشرات آلاف السنين ! ستنجح لنا خطة عالمية موضوعة بشكل ديمقراطي حسب الحاجات أن نواجه الخطر. إن ثمة بديل، مناخ للراسمالية، و... شمسي.

يجب على الراسمالية في آخر المطاف أن تقوم بشيء ما لتثبيت الوضع، والخروج من منطق " الخطوات الصغيرة" لكيوتو. وتقترب لحظة هذا القرار بخطوات كبيرة، وهن ثمة الصخب الإعلامي الحالي. لكن السوق "ستتقد" المناخ على طريقتها، مثلما خربته، أي على ظهر العمال والشعوب المضطهدة. ستقوم بذلك حسب الأرباح، لا حسب الحاجات. وسيجري ذلك في طورين. سينتظر النظام في البدء أطول مدة ممكنة، كي يصبح " إنقاذ" المناخ نشاطا مربحا، وكي تصبح سوق التكنولوجيا " النظيفة" مدرة لأرباح ضخمة (الأسف لمن باتوا عرضة للتغير المناخي لكنهم لا يمثلون سوقا موسرة). ثم بعد أن يصبح إنقاذ ما سيبقى من مناخنا مربحا لمالكي الأسهم، سيتعين علينا أن نؤدي بالضرائب وبتفكيك الحماية الاجتماعية (الأسف لمن تعوزهم الوسائل).

إن تقرير ستيرن واضح جدا بهذا الصدد. يعني إنقاذ المناخ بأقصى ما يمكن فعل كل شيء ليبقى ارتفاع الحرارة تحت 2°C قياسا على 1780. يستتبع هذا بالملوس أن يبلغ نفث الغازات المسببة لارتفاع الحرارة قمة في السنوات العشر المقبلة ثم ينخفض بنسبة 5% كل سنة. ويقدر ستيرن كلفة هذا السيناريو بمبلغ 1200 مليار دولار كل سنة... ويعتبرها باهضة جدا. و بالتالي يدافع عن حل: بلوغ قمة في 20 سنة ثم الانخفاض ب 1 إلى 3 % كل سنة. وينتج هذا أكثر من 50 % من فرص تجاوز 2°C من ارتفاع الحرارة... لكنه سيخفض الكلفة إلى ثلثها. هاهي السياسة الراسمالية «لإنقاذ» المناخ! سيتوجب في أفق 2080 على 200 مليون من البشر الهروب من صعود المحيطات، وسيضيف ارتفاع الحرارة 3 مليار من الرجال والنساء والأطفال إلى من يعانون من نقص الماء. تكفي 1200 مليار دولار كل سنة لتفادي هذه الكوارث... لكن الراسمالية تعتبرها كلفة باهضة جدا! نعيد إلى الأذهان أن الميزانيات العسكرية تتبلغ سنويا، علاوة على الربع البترولي انف الذكر، 1037 مليار دولار كل سنة (5).

على ممر سباقه إلى الأرباح والأرباح الفائضة، طورت الراسمالية نظام طاقة قائم على الطاقات المتحجرة وعلى استغلال عمل الإنسان. وبفعل ذلك نوجد اليوم في مأزق طاقة وبيئة على صعيد الكوكب. وما من وسيلة للخروج منه، بدون حمام دم اجتماعي ولا كارثة بيئية، غير القطع مع منطق السوق، وإعادة جعل الطاقة ملكا مشتركا، والتخلي عن تكنولوجيا مطلق الجن، التي تستجيب، مثل الذرة، لحاجات التراكم الراسمالي، وليس لحاجات سكان هذا الكوكب. يجب و يمكن إسماع هذه الرسالة في التعبئة الموحدة من أجل المناخ. وعلى اليسار ان ينشرها فيها!

عن موقع: www.europe-solidaire.org

تعريب جريدة المناضلة-

هوامش

(1) تقرير صاغه نيكولا سترن Nicholas Stern بطلب م الحكومة البريطانية في اكتوبر 2000 .

(2) جان ماري شوفالبييه " معارك الطاقة الكبرى" Gallimard 2004 .

(3) الوكالة الدولية للطاقة 2004

(4) الوكالة الأوروبية للبيئة تقرير رقم 2005/8 ، صفحة 9.

(5) رقم سنة 2004 SIPRI ، Stockholm

المناضلة- عدد 41

=====

منتجات صناعة النسيج والرأسمال المعولم البيئة رهينة

يمكن اليوم شراء ملابس بالكيلوغرام بأسعار مماثلة لأسعار المواد الزراعية الأساسية. يتمخض هذا التطور عن انفجار لاستهلاك الأنسجة على الصعيد العالمي، لا سيما ببلدان الشمال. باتت الأزياء متخلى عنها بسرعة متزايدة، حتى قبل استعمالها لأنها "موضة متجاوزة"، أو لنقص متسع لتخزينها. أن العواقب البيئية لهذا النزوع الجامح منذرة بالخطر، ومضرة ببلدان الجنوب بالمقام الأول. إنها صك اتهام حقيقي لنمط الإنتاج والاستهلاك الرأسمالي.

في الولايات المتحدة الأمريكية، تأتي الألبسة في المرتبة الثانية، بعد التغذية، في استهلاك الأسر. انتقلت القيمة الإجمالية لما يبيع من ملابس من 162 مليار دولار عام 1992 إلى 282 مليار دولار عام 2002، بينما انخفضت متوسطات أسعارها بنسبة 25 %، بفعل انخفاض الأجر الفعلي للعمال والعمالات، ومكننة الصناعة المتنامية وارتفاع الطلب على المنتجات الرخيصة. وهكذا تشتري أسرة أمريكية متوسطة 40 تي شورت T-shirts كل سنة، 94 % منها مستوردة. و لإيجاد متسع في دولابه يتخلص كل فرد من 31 كيلوغرام من الملابس سنويا (10 مليون طن في المجموع). فمصاعب التخزين تمثل العقبة الرئيسية بوجه ارتفاع استهلاك النسيج. توفر كل وحدة في المساكن الجديدة "للطبقات الوسطى" على حجرة ثياب من 1.80 م على 2.40 م.

ألياف الانتاجية

يستدعي إنتاج الألياف التركيبية، مثل النيلون والبولستير، موارد غير متجددة، البترول بالأساس. ويسهم في بث الغازات المسببة للاحتباس الحراري مثل اوكسيد الأزوت، وكذا تلووث المياه (طرح المذيبات العضوية، ومعادن ثقيلة، وملونات، ومواد المعالجة، الخ) [7]. إعادة تدوير النايلون سهلة، بينما تؤدي إعادة تدوير البولستير إلى تدني جودته.

ليس للألياف المنتجة من مواد متجددة تأثير أفضل على الطبيعة. فإنتاج الرايون (حريير يصنع من السليلوز) من لباب الخشب، ملوث جدا للهواء وللمياه. كما ان تربية الأغنام صناعيا مهددة للتنوع الإحيائي، ومسببة لاجتراف التربة المتسارع، وكذا تلووث المياه. كما ان معالجة الصوف تستعمل مركبات عديدة لغسل الألياف، و اتقاء انكماشها، وتحسين قابليتها للغسل. كما يتطلب إنتاج الجلد مواد سامة عديدة (مركبات عضوية ومعادن ثقيلة).

قطن مناف للطبيعة

تزرع الولايات المتحدة الأمريكية 20 بالمائة من القطن الخام بالعالم. لكنها لا تنتج غير 5 بالمائة من الأقمشة القطنية (مقابل 10-12 بالمائة في 1996-97)، بينما تستهلك الثلث، بالاستيراد أساسا [8]. والحال ان زراعة القطن تمتص بالولايات المتحدة الأمريكية 11 بالمائة من المبيدات الزراعية مقابل زهاء النصف ببلدان الجنوب. طبعاً يتيح الصنف Bt ، المعدل جينيا لإفراز ذيفان، قبل تكيف الطفيليات معه، خفض استعمال المبيدات. لكن القطن يظل مستهلكا كبيرا لمبيدات الأعشاب (10 مليون طن بالولايات المتحدة الأمريكية)، دون حساب مبيد الأعشاب المستعمل لتسهيل الجني. لهذه الأسباب مجتمعة جرى ادعاء ان تحويل البترول مباشرة إلى بولستير أفضل من حرقه كوقود لأشغال زراعة، وتخصيب، وسقي، وجني ومعالجة القطن [9]. ومن جهة أخرى، أيا كانت طريقة الزراعة المختارة، تستدعي صناعة القطن العديد من المنتجات (الصودا الكاوية لتنظيف الألياف، عناصر بيضاء قبل الصباغة، formaldehyde ضد التجعد، الخ). هكذا يلزم 60 ليتر ماء لتبييض الألياف الضرورية لقميص واحد، دون حساب الصباغة، التي تستدعي، هي أيضا، ماء كثيرا، ممزوجا بعناصر ملونة ومواد مساعدة. وثمة جيل أصباغ جديدة، متفاعلة مع الألياف، تعطي ألوانا نيرة أكثر وثابته، هي أيضا سامة، وفصلها عن الماء أصعب، و اقل تحللا بالأجسام الحية.

الجنوب في خطر

مع إلغاء الاتفاق متعدد الألياف، المتفاوض عليه بالمنظمة العالمية للتجارة (1995-2005)، جرت لبرلة تجارة النسيج العالمية. وهكذا تركز تدريجيا إنتاج الأقمشة القطنية ببلدان الجنوب - الصين (36%)، والهند (14%)، وباكستان (10%)، وتركيا (6%) [معطيات 2006] - حيث أثرها البيئي والصحي منذر جدا بالخطر. وهكذا يشكل الاستعمال الكثيف لتكنولوجيا لا تراعي البيئة والصحة، لا سيما العمال/العمالات، خطرا متناميا: فرط استهلاك الماء العذب، تلووث مجاري المياه وحقوق الماء الجوفية، وأمراض سرطانية، وبوجه خاص العمال/العمالات المعنيين الخ. وأخيرا يسهم التصدير الكثيف للملابس المستعملة من الشمال إلى الجنوب في خلق المنتجين المحليين المستقلين بالعالم الثالث، لاسيما بأفريقيا [10] منذ الثورة الصناعية، تفكك أكثر فأكثر الطلب على الأنسجة. ومؤخرا أصبح اللباس علامة هوية مملدة من خارج [11]: انه يجعل المرء شابا، و cool و trendy ، الخ " كيف يبدو المرء ويحس بحال أفضل" بتغيير المظهر طبعاً. لم تكف الموضة والإعلانات التجارية عن تشجيع فرط الاستهلاك الدائم. منذ أواسط القرن التاسع عشر لاحظ تاجر بريطاني بيان لويس بوتوزي بالمكسيك: "النساء هنا عندما يرون نمطا جديدا من كليكات (نوع قماش)

مطبوع يحبته، يعملن كل شيء للحصول على قطعة ولو تحملن لأجلها الجوع في الشهر التالي." واليوم بالولايات المتحدة الأمريكية لا تقول مديرة الماركيتينغ بشركة Cotton Inc غير ذلك: "ثمة بلا شك نساء يحبن التبضع أكثر عندما يواجهن مصاعب مالية، لان ذلك يجبرهن على لعب المستهلكات الماهرت." يقوم اقتصاد الأنسجة الرخيصة المعولمة اليوم بتثوير قطاعات واسعة من الزراعة والصناعة والمبادلات والتوزيع. و تعبر جيدا على منطق الرأسمالية: توسع بلا نهاية للإنتاج والاستهلاك السلعيين. هذا النظام أقوى بشكل لامتناهي من المقاومة القائمة على بلوغ الوعي فرديا [12] وقد ابرز بحث جامعي أمريكي أن الأشخاص المطلعين على العواقب البيئية لفرط استهلاك الأنسجة لا ينجون سلوكا أكثر مسؤولية.

ليست الألياف الطبيعية، وفق منطق حماية المستهلك، ترياقا مقارنة مع الألياف التركيبية، لا القطن التقليدي قياسا بالقطن Bt ولا المنتجات home made قياسا بالمنتجات المستوردة. في الواقع يستدعي الخروج من هذه الحلقة المفرغة منطقا اقتصاديا واجتماعيا مغايرا جذريا: إنتاج قيم استعمالية مستجيبة للحاجات الفعلية للسكان، بدل إنتاج قيم تبادلية استجابة لطلب تمييز لا نهاية له للرأسمال.

جان باتو

المصدر: أسبوعية Solidarités السويسرية عدد 119 بتاريخ 19 ديسمبر 2007

تعريب: جريدة المناضل-ة

[1] Hsiou-Lien Chen & Leslie Davis Burns, «Environmental Analysis of Textile Products», Clothing and] [1]. Textiles Research Journal, vol. 24, n° 3, 2006, pp. 248-261

[2] Leslie Meyer, Stephen MacDonald & Linda Foreman, «Cotton Backgrounder», Outlook Report from the Economic Research Service, United States Department of Agriculture, mars 2007

[3] Stan Cox, «Dress for Excess: The Cost of Our Clothing Addiction», Alternet, 30 novembre 2007

[4] Robert Neuwirth, Shadow Cities. A Billion Squatters. A New Urban World, New York, Londres, Routledge, 2006, pp. 67-99

[5] Dans The Lonely Crowd (1953), David Riesman parle déjà d'une société formée d'individus dont la «conformité est assurée par leur réceptivité aux espoirs et préférences d'autrui», très vulnérables à l'emprise de la mode et de la publicité

[6] Hye-Shin Kim & Mary Lynn Damhorst, «Environmental Concern and Apparel Consumption», Clothing and Textiles Research Journal, vol. 16

[7] Hsiou-Lien Chen & Leslie Davis Burns, «Environmental Analysis of Textile Products», Clothing and] [7]. Textiles Research Journal, vol. 24, n° 3, 2006, pp. 248-261

[8] Leslie Meyer, Stephen MacDonald & Linda Foreman, «Cotton Backgrounder», Outlook Report from the Economic Research Service, United States Department of Agriculture, mars 2007

[9] Stan Cox, «Dress for Excess: The Cost of Our Clothing Addiction», Alternet, 30 novembre 2007

[10] Robert Neuwirth, Shadow Cities. A Billion Squatters. A New Urban World, New York, Londres, Routledge, 2006, pp. 67-99

[11] Dans The Lonely Crowd (1953), David Riesman parle déjà d'une société formée d'individus dont la «conformité est assurée par leur réceptivité aux espoirs et préférences d'autrui», très vulnérables à l'emprise de la mode et de la publicité

=====

أثمان المنتجات الزراعية المستعرة، والوقود الزراعي، و الرأسمالية الخالصة". هل نحن ازاء انعطاف؟

دانيل تانورو

ليس استعار أثمان المنتجات الغذائية أمرا عرضيا. فهو مترتب بشكل أساسي عن العلاقات بين الصناعة والزراعة الرأسماليتين التي سبق لماركس ان أوضحها في كتاب الرأسمال بقوله: " من طبيعة الأشياء أن المواد النباتية والحيوانية التي يخضع نموها وإنتاجها لبعض القوانين العضوية ويرتبط بأجال طبيعية محددة لا يمكن زيادتها فجأة بنفس قدر زيادة الآلات مثلا التي يمكن إعادة إنتاجها) ما لم تتغير الظروف الطبيعية) بسرعة في بلد متطور صناعيا. إنه من الممكن إذن، وحتى من الحتمي (...ان يتجاوز إنتاج وزيادة قسم الرأسمال الثابت المتمثل في رأسمال قار (آلات، الخ) بشكل كبير قسم الرأسمال المتمثل في مواد أولية، على نحو يجعل الطلب على هذه يرتفع بسرعة اكبر، مؤديا إلى ارتفاع الأسعار".

التهافت على المحروقات الزراعية

يُفاهم التهافت على المحروقات الزراعية هذا التناقض إلى أعلى درجة، ويفتح هذا مساحة كبيرة للمضاربيين، الذين يُفاهم نشاطهم بالمقابل ارتفاع الأسعار. يمكن، على صعيد التحليل، ان نستنتج من ذلك ان المحروقات الزراعية تشكل الحلقة الأضعف بامتياز في الرد الرأسمالي على التحدي الطاقى- المناخي. فهذا الرد، المتبلور بتحسس، تحت ضغط اللوبيات الصناعية المتنافسة، ينيخ بثق متطلباته على الزراعة من كافة الجوانب: لا يتوجب على هذه أن تؤمن غذاء البشرية وحسب، بل ان تمتص أيضا الكربون، وتضمن سير السيارات، وتنتج الكهرباء والحرارة، وتحمي التنوع الإحيائي والمناظر الطبيعية، وتمد بمواد البناء و البلاستيك المتحلل بالأجسام الحية biodégradable ... جلي ان هذا مستحيل. فليس بوسع الكتلة الحيوية أن تقوم بكل شيء في الآن ذاته بتلبية متطلبات النمو التي يملئها الرأسمال في كل مجال. يمكن تأجيل الاستحقاقات، وإرجاء المشكل بكل صنوف الوسائل (التي لها بالمقابل آثار ضارة إلى هذا الحد أو ذاك)، لكن يستحيل القفز عن هذا الواقع المرير: ثمة حدود ولا بد من الاختيار.

من سيختار؟ وكيف؟ وبحسب ماذا؟

انه السؤال الأساسي، لأن ملء مخازن وقود الشاحنات والطائرات التي تنقل البضائع نحو الطلب الموسر أهم من تغذية أناس فارغي محظية النقود بقدر فراغ معدتهم. من زاوية علاقة الكلفة بالإرباح لا مطعن في الأمر. ومن زاوية النظر الاجتماعية الأمر غير مقبول. يترتب عن ذلك أن الوقود الزراعي، علاوة على إبرازه الطابع المنظومي المتزايد لأزمة الرأسمالية، يوضح رهانا مجتمعا، وحتى حضاريا، يمكن تلخيصه ببساطة: بفعل منطقه الملازم سيحاول النظام الرأسمالي، بوجه التحدي المناخي-الطاقى، ان يحل مشكل تربيع الدائرة الإنتاجية بهجوم حاد على شروط وجود ملايين الناس، وحتى ضد هذا الوجود ذاته. ومنذئذ يشكل قول إن نمط الإنتاج هذا لم يعد حاملا لأي مشروع إنساني قولاً ضئيلا، فهو يراكم إمكانات همجية غير مسبوقة.

يمكن قلب الاتجاه، وتفادي الكارثة المناخية- الرأسمالية التي يجري تحضيرها، ورسم بديل جدير بهذا الاسم. لكن نقطة الانطلاق التي لا غنى عنها متمثلة في فهم ان نمط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك الرأسمالي (وليس " سلوك الناس") هو فعلا أم المشكل. هذا النمط غير قابل للاحتمال وتوضح الطرفية الراهنة ذلك ابما توضيح : ففي سياق مطبوع بتقلص الموارد من المحروقات و بما تفرض الحالة المناخية من تخل في المدى القريب جدا عن المحروقات الاحفورية، يستحيل ببساطة مواصلة إنتاج سلع كمالية بتدفق متوتر على صعيد عالمي، بتعويض ميل معدل الربح إلى الانخفاض بفيض إنتاج- استهلاك منتجات تهرم بسرعة اكبر فأكبر، و وتعويض خفض حصة الأجور بزيادة استهلاك الكماليات. لا يمكن لهذا السيناريو الإنتاجي المعولم والمتزايد تفاوتاً إلا ان يفضي إلى تركيب أزمتين بيئية واجتماعية بالغة الحجم. و لا غنى، لتفاديها، من اتخاذ تدابير تكسر منطق التراكم الرأسمالي وتعيد الاعتبار للمبادرة العمومية و تعيد توزيع الثروات على نحو جذري بالشمال كما بالجنوب.

البعد الاجتماعي والبعد البيئي: معركة واحدة

لكل مصيبة ، في هذا السياق، عوض: بجرها الأسعار الزراعية خلف أسعار البترول، تبرز السياسة الليبرالية-الإنتاجية المجنونة بجلاء أن البعد الاجتماعي والبعد البيئي لا يشكلان سوى معركة كونية واحدة. لم يعد ممكنا الاعتراض على انخفاض مداخيل العمل

دون تشهير بالتهافت على المحروقات الزراعية. من الآن فصاعدا بات الدفاع عن شروط حياة الأجراء يستتبع الاعتراض في الآن ذاته على السياسة المناخية، والطاقية، والزراعية للأسمالية المعولمة. لا يسير احدهما دون الآخر.. إننا إزاء انعطاف. ليس الأمر بأي وجه حادثه سير، فهذا الانعطاف مترتب عن تطور مركب للصناعة والزراعة الرأسماليتين كان ماركس قد أدرك جيدا ديناميته حين كتب يقول: "تعمل الصناعة الكبيرة والزراعة الكبيرة المستغلة صناعيا في نفس الاتجاه. كانتا في الأصل تتمايزان لأن الأولى تدمر أكثر العمل، وبالتالي قوة الإنسان الطبيعية، والأخرى تدمر بشكل مباشر أكثر قوة الأرض الطبيعية. لكنهما تنتهيان، بتطورهما، بمد اليد إلى بعضهما: ينتهي النظام الصناعي بالقربة أيضا إلى إنهاء العمال، وتمد الصناعة والتجارة، من جهتهما، الزراعة بوسيلة إنهاء الأرض". هذا ما وصلنا إليه. ولاستعارة عبارة ميشال هوسون، نقول إننا دخلنا بالكامل "رأسمالية خالصة" كما وضع نموذجها ماركس. ولن يكون الرد غير "اشتراكية بيئية خالصة" تدمج المطالب الاجتماعية والبيئية في منظور تحرري واحد. لكن يجب ان تتغرس هذه الاشتراكية البيئية في النضالات الاجتماعية الملموسة. وبهذا الصدد، ربما يفتح الوضع الراهن، بما يميزه من تركيب التوترات حول القدرة الشرائية، والطاقة، والمناخ وحول الموارد الغذائية، إمكانات غير مستغلة كفاية لإدخال المسائل البيئية في نضالات الأجراء، في المنظمات النقابية، لا بصفتها مسائل موازية بل كمسائل اجتماعية مباشرة. وإن قام اليسار الراديكالي بدور أهم على هذا الصعيد، فسيتعزز بما هو حامل لبديل مجتمعي شامل.

المصدر: موقع الرابطة الشيوعية الثورية – بلجيكا

تعريب: جريدة المناضل-ة

=====

أية بدائل لمواجهة الأزمة الغذائية؟

المناضل-ة عدد: 21

إستير فيفاس

حرمت الأزمة الغذائية من الأكل آلاف الأشخاص عبر ربوع العالم. هناك 850 مليون جائع، وأضاف إليهم البنك العالمي 100 مليون جائعا آخر بسبب الأزمة الحالية. ليس "تسونامي" المجاعة أمرا طبيعيا، بل ناتج عن السياسات النيوليبرالية التي تفرسها المؤسسات العالمية منذ عشرات السنين.

لكن، ما هي البدائل لمواجهة هذه الوضعية؟ وهل هناك نمط آخر ممكن لإنتاج المواد الغذائية وتوزيعها واستهلاكها؟ قبل تناول هذه الأسئلة، من المهم أن نشير إلى بعض الأسباب البنوية الرئيسية التي أدت إلى هذه الوضعية.

في المقام الأول، تكمن إحدى العوامل التي تفسر وضع المجاعة الذي يعيشه السكان في اغتصاب ثروتهم الطبيعية. فالأرض، والماء، والبذور، إلخ، لم تعد ملكا عموميا لأنها تعرضت للخصخصة. وتحول إنتاج المواد الغذائية من الفلاحة العائلية إلى الفلاحة الصناعية، وأصبح آلية لإغناء الرأسمال. والغذاء الذي كانت له أساسا قيمة استهلاكية، صارت له الآن قيمة تجارية. ولهذا السبب، ورغم رغم توفر الغذاء بشكل لم يسبق له مثيل، لا نستطيع الحصول عليه إلا بأداء ثمن يرتفع كل يوم.

إذا لم يبق للفلاحين أرض لإنتاج غذائهم، ولا فائض يبيعونه، فمن هي الأيدي التي تمتلك الغذاء العالمي؟ إنها أيادي الشركات متعددة الجنسيات في قطاع الصناعة الغذائية التي تتحكم في جميع مراحل سلسلة التسويق. ولا يتعلق الأمر فقط بمشكل الحصول على الثروات الطبيعية، ولكن أيضا بنموذج الإنتاج. يمكن القول بأن الفلاحة الحالية صارت كثيفة، وتابعة بشكل حاد، وتقطع المسافات، وتحول قطاعات إنتاجها من بلد إلى بلد، وصناعية، إلخ. إنها مناقضة تماما لفلاحة تحترم البيئة والأشخاص.

في المقام الثاني، نجد السياسات النيوليبرالية المطبقة منذ عشرات السنين بهدف تشجيع ليبرالية تجارية واسعة، وخصخصة الخدمات العمومية، وتحويل النقود من الجنوب إلى الشمال (عبر أداء الدين الخارجي)، إلخ. وكانت مؤسسات كمنظمة الجارة العالمية، والبنك العالمي، وصندوق النقد الدولي، إلى جانب أخريات، إحدى الفاعلين الرئيسيين.

سمحت هذه السياسات بفتح أسواق الجنوب لدخول مواد مدعمة، ومادامت تباع بأقل من ثمن تكلفتها، وبالتالي بثمان أقل من ثمن المنتج المحلي، فقد دمرت الفلاحة المحلية. لقد حولت هذه السياسات الزراعات الصغيرة المتنوعة إلى زراعات وحيدة للفلاحة التصديرية.

وفي المقام الثالث، تجدر الإشارة إلى شركات احتكار سلسلة توزيع المواد الغذائية. هناك أسواق ممتازة عملاقة جدا، والمارت، وتيسكو، أو كارفور مثلا، تفرض ثمن شراء المنتجات لدى المزارع و ثمن البيع للمستهلك. في الدولة الإسبانية مثلا، يبلغ معدل الفرق بين الثمن للمنتج وللمستهلك نسبة 400%، والأرباح تذهب إلى صناديق الشركات الكبرى للتوزيع. وبالمقابل، فإن المزارع يبيع دائما إنتاجه بأقل ثمن، ويؤدي المستهلك أكثر عند الشراء.

مقترحات

لكن هناك بدائل موجودة. فلكي نواجه تملك الثروات الطبيعية، يجب تشجيع السيادة الغذائية: على السكان أن يتحكموا في السياسات الفلاحية والغذائية. يجب أن تعود الأرض، والبذور، والماء، إلخ، إلى الفلاحين الصغار من أجل استهلاكهم الخاص، ومن أجل بيع منتجاتهم للسكان المحليين. وهذا ما يتطلب إصلاحا زراعيا كاملا لملكية الأرض ومنتجاتها، وأيضا تأمينا للثروات الطبيعية.

على الحكومات أن تشجع الفلاحة الصغيرة لأنها ستسمح بإعادة إحياء الأرض، وباقتصاد المحروقات، والتقليل من الاحتباس الحراري، وبأن نكون أسيادا فيما يخص غذائنا. أما الآن، فنحن تابعين للسوق العالمية ولمصالح الصناعة الغذائية.

إن إعادة تركيز الفلاحة لصالح الاستغلالية العائلية هي الوسيلة الوحيدة لضمان حصول الجميع على المواد الغذائية. يجب على السياسات العمومية أن تشجع زراعة محلية، ومستدامة، وبيولوجية، وبدون كائنات معدلة جينيا. وبالنسبة للمواد التي يتعذر إنتاجها محليا، سيكون من الأجدر وضع سياسة تجارة عادلة على المستوى العالمي. يجب حماية الفلاحة التي تحترم المجالات البيئية والتنوع البيئي الذي يتعرض لخطر كبير من جراء نموذج الفلاحة الحالي.

لمواجهة السياسات النيوليبرالية، يجب وضع آليات للتدخل والضبط، قادرة على ضمان استقرار أثمان السوق، والتحكم في الواردات، وإقامة نظام الحصص، ومنع تصدير بضائع لبيعها بأقل من سعرها المحلي. وخلال فترات فيض الإنتاج، يجب القيام بادخارات خاصة تحسبا لفترات الخصائص. وعلى المستوى القومي، يجب أن يكون كل بلد سيادا في أخذ قراره وفي درجة التحكم بإنتاجه، ومنح الأولوية لإنتاج المواد الغذائية من أجل الاستهلاك العائلي.

وفي نفس تسلسل الأفكار، يجب رفض السياسات التي تفرضها مؤسسات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية واتفاقيات التبادل الحر ثنائية الأطراف والجهوية، كما يجب منع المضاربة المالية على المواد الغذائية والفلاحة الاستهلاكية، وعمليات تحديد الأثمان قبل الإنتاج.

لمواجهة شركات احتكار التوزيع الكبرى، يجب أن نفرض ضبطا وشفافية على جميع مراحل سلسلة تسويق المنتج. فالتوزيع الكبير له آثار جد سلبية على الفلاحين الصغار، والموزعين، والعمال، والبيئة، والاستهلاك، إلخ. ولهذا السبب يجب أن نرسي بدائل في مكان الشراء: أن نكون حاضرين في السوق المحلية، وأعضاء في تعاونيات بيع منتجات الفلاحة البيئية، وأن نراهن على دورات تسويق قصيرة، إلخ، والتي ستكون لها مستتبعات إيجابية محليا، وستكون في علاقة مباشرة مع العمال الزراعيين.

يجب أن نتوجه نحو استهلاك مسؤول، لأنه إذا كان لدينا جميعا على سبيل المثال نفس استهلاك مواطن في الولايات المتحدة الأمريكية، سيستدعي منا ذلك 5 قارات أرض لتلبية حاجيات السكان في العالم. لكن التغيير الفردي لا يكفي دون نشاط سياسي جماعي مستند في المقام الأول، على إرساء تضامن بين القرية والمدينة.

فإذا أفرغت الأرض من السكان ومن الثروات، لن يقوم أحد بزراعة الأرض، وبالتالي لن يقوم أحد بإنتاج غذائنا. إن بناء عالم قروي كامل الصحة موكول أيضا لسكان المدن. وفي المقام الثاني، يجب إرساء تحالفات بين القطاعات المتضررة من العولمة الرأسمالية والقيام بنشاط سياسي. فلن يكون الغذاء الصحي ممكنا دون سن قانون يمنع الكائنات المعدلة جينيا، ولن يتوقف إتلاف الغابة الطائش إلا إذا قمنا بالمتابعة القضائية للشركات متعددة الجنسيات التي تستغل البيئة. ولبلوغ ذلك، من المهم أن نرسي قانونا يمنح الأولوية لحاجيات الأفراد والنظام البيئي لمواجهة الأرباح الاقتصادية.

إن تغيير نموذج إنتاج المواد الغذائية وتوزيعها واستهلاكها، لن يكون ممكنا إلا في إطار تغيير سياسي واقتصادي واجتماعي واسع. وبعد خلق تحالفات بين مضطهدي العالم: المزارعين، والعمال، والنساء، والمهاجرين، والشباب، إلخ، شرطا ضروريا للسير قدما نحو "عالم آخر ممكن" الذي تطرحه الحركات الاجتماعية.

Vivas Esther

مقال بالفرنسية مترجم من الإسبانية بموقع www.europe-solidaire.org

تعريب: المناضل-ة

Vivas Esther ألفت كتابا صدر بالفرنسية بعنوان "نقم بحملة ضد الديون" (2008)، وشاركت في تنسيق كتب بالإسبانية "الأسواق الممتازة، لا شكرا"، و"إلى أين تسير التجارة العادلة؟".

=====

الأزمة الغذائية: الأسباب، النتائج و البدائل

إستير فيفاس

"الأزمة الغذائية: الأسباب، النتائج و البدائل"، مقال ل"إستير فيفاس"(JPEG) عضوة مركز الدراسات للحركات الاجتماعية، نشر باللغة الإنجليزية بمجلة "وجهة نظر أممية International Viewpoint" الإلكترونية عدد IV419 - دجنبر 2009، تناولت فيه الكاتبة بالدراسة و التحليل الأسباب و النتائج و البدائل للأزمة الغذائية. سنحاول استعراض و تلخيص مجمل الأفكار التي تطرقت لها "إستير فيفاس" في مقالاتها حول الأزمة الغذائية، و ذلك لما يكتسيه الموضوع من راهنية و أهمية لفهم أوجه الهجوم النيوليبرالي على قوت الشعوب و البدائل الممكنة.

تحتكر الشركات العابرة للأوطان النموذج الغذائي الحالي، و تضع مصالحها الاقتصادية فوق مصلحة الجماهير و المجتمع. فلم يعد النظام الغذائي اليوم يستجيب لحاجات الناس و لا للإنتاج المستديم القائم على احترام البيئة، لكنه يقوم على نموذج متجذر في المنطق الرأسمالي بالسعي للحصول على أقصى قدر من الأرباح بتدبير أمثل للتكاليف و استغلال للقوى العاملة في كل القطاعات الإنتاجية. لقد تمت خوصصة و سرقة المواد الأولية المشتركة مثل الماء و البذور و الأرض التي كانت لقرون في ملكية المجتمعات المحلية، و تحويلها إلى عملة صرفة تحت رحمة من يدفع أعلى سعر.

أخذت الحكومات و المؤسسات العالمية تتحني لخطط الشركات العابرة للأوطان، و تتواطىء معها في ظل نظام غذائي إنتاجي غير مستديم و مخصص. إن "القلق" المزعوم لهذه الحكومات و المؤسسات (G8 ، منظمة التجارة العالمية ، والبنك الدولي ...) من الزيادة في سعر المواد الغذائية الأساسية و تأثيرها على الفئات الأكثر حرمانا في بلدان الجنوب، يكشف فقط نفاقهم العميق لصالح النموذج الزراعي و الغذائي الذي يجلب لهم فوائد اقتصادية مهمة. هكذا نموذج يستخدم كأداة استعمارية للهيمنة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية من طرف القوى الاقتصادية الكبرى في الشمال، كالولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي و شركاتها متعددة الجنسية، على بلدان الجنوب.

الأزمة الغذائية

تبرز حالة الأزمة الغذائية خلال عامي 2007 و 2008، التي شهدت زيادة حادة في أسعار المواد الغذائية الأساسية، الضعف الشديد للنموذج الزراعي و الغذائي الحالي. فقد وصل عدد الجياع بالعالم إلى 925 مليون جائع حسب منظمة الأمم المتحدة للأغذية و الزراعة (الفاو)، بعد أن كان 850 مليون عام 2007. و سيرتفع هذا الرقم إلى 1.2 مليار جائع في عام 2017 حسب وزارة الزراعة الأمريكية. لكن في الواقع، إن الأزمة الغذائية الحالية هي بالفعل تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على نصف ساكنة العالم أي أكثر من ثلاثة مليارات نسمة، و إن أسعار المواد الغذائية لم تتوقف عن الصعود أبدا. فقد كان هناك ارتفاع بنسبة 12% من عام 2005 إلى 2006 و 24% سنة 2007، ثم زيادة بنسبة 50% في يناير و يوليو 2008 حسب مؤشر أسعار المواد الغذائية لمنظمة الفاو. أما الأرقام الصادرة عن البنك الدولي فتتحو نفس الاتجاه حيث زادت الأسعار بنسبة 83% في السنوات الثلاث الماضية. خضعت الحبوب و المواد الأساسية الأخرى، التي تستهلكها شرائح واسعة من السكان خاصة في بلدان الجنوب (القمح و الصوجا و الزيوت النباتية و الأرز...)، لأكبر الزيادات. فارتفع ثمن القمح بنسبة 130% و الصوجا ب87% و الأرز ب74% و الذرة ب31%. و رغم التقديرات الجيدة حول منتوج الحبوب، تتوقع منظمة الفاو بقاء أسعار الحبوب مرتفعة في السنوات المقبلة. و نتيجة لذلك ستظل البلدان الفقيرة تعاني من آثار الأزمة الغذائية.

في ظل هكذا وضع، لا غرابة أن تكون هناك احتجاجات ضد الجوع في مجموعة من بلدان الجنوب، كهائيتي و باكستان و الموزمبيق و بوليفيا و المغرب و المكسيك و السينغال و أوزبكستان و بنغلاديش و النيجير، حيث خرج الناس إلى الشارع في شكل احتجاجات خلفت عشرات القتلى و الجرحى ليقولوا "كفى". تذكرنا هذه الانتفاضات بما حدث في ثمانينيات و تسعينيات القرن العشرين في بلدان الجنوب ردا على سياسات التقويم الهيكلي التي فرضها كل من البنك العالمي و صندوق النقد الدولي. الأسباب، مرة أخرى، هي ارتفاع أسعار المواد الغذائية و النقل و الخدمات العمومية التي تجعل الأوضاع المعيشية لغالبية شعوب هذه البلدان متردية، و تجعل كفاحهم من أجل البقاء على قيد الحياة أصعب. التاريخ يعيد نفسه و السياسات النيوليبرالية لا تزال تخلف ملايين الجياع.

لا يكمن المشكل اليوم في نقص الغذاء و لكن في العجز عن الوصول إليه. في الواقع، تضاعف إنتاج الحبوب ثلاث مرات منذ 1960 في حين أن عدد السكان على الصعيد العالمي قد تضاعف مرتين فقط. لم يشهد التاريخ هذا القدر الكبير من المواد الغذائية كما الحال اليوم في 2008. ولكن الزيادة في أسعار المواد الغذائية جعلت ملايين الناس ببلدان الجنوب، الذين ينفقون 50 إلى 60 ٪ من دخلهم في شراء المواد الغذائية (قد تبلغ هذه النسبة 80 ٪ في البلدان الأكثر فقرا)، عاجزين عن الوصول إليها.

الأسباب ذات المدى القصير

هناك أسباب ظرفية تفسر جزئيا هذه الزيادة الكبيرة في الأسعار في السنوات الأخيرة. فالجفاف وغيره من الظواهر الجوية المرتبطة بتغير المناخ في بلدان منتجة مثل الصين وبنغلاديش وأستراليا أثرت على المحاصيل، و ستواصل التأثير على إنتاج المواد الغذائية و زيادة استهلاك اللحوم خاصة في بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا بسبب تغير في عادات الأكل (وفقا لنموذج الاستهلاك الغربي) و التسهيلات المضاعفة في تسمين الماشية. و ستضطر البلدان التي كانت حتى الآن تتميز بالإكتفاء الذاتي، مثل الهند وفيتنام والصين إلى إستيراد الحبوب بسبب فقدان الأراضي المزروعة و انخفاض مخزونات الحبوب في الأنظمة الوطنية التي تم تفكيكها في أواخر التسعينات. يعني أن جميع البلدان تعتمد اليوم بشكل كامل على أسواق الحبوب المتقلبة عالميا. كل هذا يساعد جزئيا على تفسير الأسباب التي أدت بنا إلى هذه الحالة من الأزمة الغذائية، ولكن هذه الحجج الجزئية استخدمت أحيانا لتحويل الأنظار عن الأسباب الرئيسية.

وهناك سببان للأزمة الغذائية قصيرا الأمد يجب تسليط الضوء عليهما: الزيادة في أسعار النفط و تزايد الاستثمار المضارب في المواد الخام. كلا العاملين أخلا في النهاية بتوازن النظام الزراعي الغذائي الذي كان هشاً للغاية.

أدت الزيادة في أسعار النفط، المتضاعفة في عامي 2007 و 2008، والمتسببة في ارتفاع كبير في أسعار الأسمدة والنقل المرتبطة بالنظام الغذائي، إلى زيادة الاستثمار في إنتاج أنواع الوقود البديلة من أصل نباتي. و قامت الحكومات في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والبرازيل بدعم إنتاج الوقود الزراعي نظرا لندرة النفط و ارتفاع درجة حرارة الارض. لكن إنتاج هذا الوقود الأخضر يدخل في منافسة مباشرة مع إنتاج الغذاء. فقد استخدمت الولايات المتحدة في عام 2007 20 ٪ من إجمالي إنتاجها للحبوب في إنتاج الإيثانول و ستصل النسبة هذه إلى 33 ٪ في العقد القادم.

اعترفت منظمة الفاو في أبريل 2008 بأنه من المرجح جدا، في المدى القصير، أن يكون للتوسع السريع للوقود الأخضر في جميع أنحاء العالم أثر كبير على الزراعة في أمريكا اللاتينية، و يؤدي تخصيص 5 ٪ من إنتاج العالم من الحبوب لإنتاج الوقود الزراعي مباشرة إلى زيادة في أسعار الحبوب. وبقدر ما يتم تحويل الحبوب مثل الذرة والقمح و الصوجا إلى وقود زراعي، ينخفض إمداد السوق بالحبوب وبالتالي ارتفاع أسعارها. حسب وزارة الزراعة في الولايات المتحدة، أدى إنتاج الوقود الزراعي إلى رفع أسعار الحبوب بما بين 5 و 20 ٪. أما المعهد الدولي لأبحاث السياسة الغذائية فيرى أن الرقم هو حوالي 30 ٪ ، فيما يقول تقرير البنك العالمي أن من شأن إنتاج الوقود الزراعي أن يؤدي إلى رفع أسعار الحبوب بنسبة 75 ٪ .

يكمن السبب الظرفي الآخر، الواجب أخذه بعين الاعتبار بوصفه مولدا من هذا الارتفاع في الأسعار، في تزايد الاستثمار المضارب في المواد الخام منذ انهيار أسواق الدوت كوم و العقارات. بعد انهيار سوق الرهن العقاري عالي المخاطر في الولايات المتحدة، سعت المؤسسات الاستثمارية (البنوك وشركات التأمين وصناديق الاستثمار...) وغيرها لتكون أكثر أمانا وفعالية من حيث التكلفة لاستثمار أموالها.

يقدر اليوم أن جزءا كبيرا من الاستثمارات المالية في القطاع الزراعي لها طابع مضارب. فقد ترتفع، وفقا لأكثر البيانات تحفظا، إلى 55 في المائة و بلغ حجم التداول المستوى الذي يزيد من تعميق تحرير الإنتاج الزراعي. و تشير دراسة قام بها لي مان برانرز إلى أن مؤشر المضاربة في المواد الخام ارتفع، منذ عام 2003 بنسبة 1,900٪.

الأسباب الهيكلية

ثمة وراء هذه العناصر قصيرة الأمد أسباب هيكلية تفسر عمق الأزمة الغذائية الحالية. إذ تتحمل السياسات النيوليبرالية المطبقة بشكل عشوائي طيلة السنوات الثلاثين الماضية على نطاق الكوكب (تحرير التجارة في جميع الجوانب، تسديد الديون الخارجية لبلدان الجنوب، خصوصة الخدمات العمومية والسلع...) و النموذج الزراعي والغذائي الذي يخدم منطوق الرأسمالية، المسؤولية الأولى عن الأزمة الغذائية الحالية. في الواقع، لدينا مشكلة نظامية أعمق مع النموذج الغذائي العالمي الذي هو أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية والايكولوجية والاجتماعية.

أدت السياسات "التنموية" الاقتصادية التي تقودها بلدان الشمال منذ الستينيات (الثورة الخضراء، برامج التقويم الهيكلي، اتفاقيات التجارة الحرة الإقليمية، منظمة التجارة العالمية، والإعانات الزراعية في الشمال) إلى تدمير الأنظمة الغذائية.

بين الستينيات والسبعينات، وقع ما يسمى بـ"الثورة الخضراء" التي تروج لها مختلف المؤسسات الدولية ومراكز الأبحاث الزراعية بهدف "نظري" يتمثل في تحديث الزراعة في البلدان غير الصناعية. فكانت النتائج المبكرة في المكسيك، و في وقت لاحق في جنوب شرقي آسيا، مذهلة من وجهة نظر الإنتاج للهكتار الواحد، ولكن هذه الزيادة في المحصول لم يكن لها تأثير مباشر في الحد من الجوع في العالم. وهكذا، رغم ارتفاع الإنتاج الزراعي العالمي بنسبة 11 ٪، تزايد عدد الجوعى في العالم أيضا بنسبة 11 في المائة، من 536 إلى 597 مليون.

لم تكن الزيادة في الإنتاج، التي كانت في قلب الثورة الخضراء، كافية لتخفيف وطأة الجوع لأنها لم تغير من تركيز السلطة الاقتصادية أو الوصول إلى الأراضي أو القوة الشرائية... لا يمكن تقليص عدد الناس الذين يعانون من الجوع إلا بإعادة توزيع القوة الشرائية و الموارد بين أولئك الذين يعانون من سوء التغذية... إذا كان الفقراء لا يملكون المال لشراء المواد الغذائية، فزيادة الإنتاج لن يحل شيئا. ترتبت عن الثورة الخضراء آثار سلبية جانبية على الفلاحين الفقراء والمتوسطين و في المدى الطويل على الأمن الغذائي. زادت هذه العملية، على وجه التحديد، من قوة شركات الأعمال الزراعية في السوق، وتسببت في فقدان 90 ٪ من التنوع الزراعي و البيولوجي، و قلصت بشكل واسع منسوب المياه، وزادت من الملوحة وتآكل التربة، و شردت الملايين من الفلاحين من الريف إلى الضواحي الفقيرة بالمدن. في حين، تفككت النظم الغذائية الزراعية التقليدية التي تكفل الأمن الغذائي.

في الثمانينات و التسعينات، أدى التطبيق المنهجي لبرامج التقويم الهيكلي ببلدان الجنوب بإيعاز من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، بقصد تسديد الديون الخارجية، الى مفاقمة الأوضاع المعيشية الصعبة أصلا لجزء كبير من سكان هذه البلدان. يكمن محور الاهتمام الرئيسي لهذه البرامج في إخضاع اقتصاد البلد لسداد الديون من خلال تطبيق مبدأ "تصدير أكثر وانفاق أقل".

تجلى التدابير الصادمة المفروضة بموجب هذه البرامج في إجبار حكومات الجنوب على سحب دعم السلع الأساسية مثل الخبز والأرز والحليب والسكر، و على خفض حاد للإنفاق العمومي في التعليم والصحة والإسكان والبنيات التحتية. لقد تم فرض خفض قيمة العملة الوطنية و جعل المنتجات أرخص للتصدير و الحد من القدرة الشرائية للسكان المحليين، و تمت زيادة أسعار الفائدة من أجل جذب الرأسمال الأجنبي، وتولدت دوامة مضاربة. و في نهاية المطاف، أدت سلسلة من التدابير إلى إفقار مدقع لمعظم شعوب هذه البلدان.

روجت هذه البرامج، على الصعيد التجاري، الصادرات لتعزيز احتياطات العملات الأجنبية، وزيادة الزراعات الأحادية لأغراض التصدير والحد من الزراعة للاستهلاك المحلي مع ما يترتب عليه من أثر سلبي على الأمن الغذائي و التبعية للأسواق الدولية. وبالتالي تم تفكيك الحواجز الجمركية، و تسهيل دخول المنتجات عالية الدعم من الولايات المتحدة وأوروبا والتي تباع بأقل من سعر الكلفة، أي بسعر أقل من المنتجات المحلية. و تم تدمير الإنتاج و الزراعة المحليين، فيما جرى فتح أبواب الاقتصاديات بالكامل أمام استثمارات ومنتجات وخدمات الشركات متعددة الجنسية. و جرى توسيع نطاق الخصخصة الشاملة للمؤسسات العمومية، ومعظمها لصالح الشركات متعددة الجنسية بالشمال. وكان لهذا سياسات أثر مباشر على الإنتاج الزراعي المحلي والأمن الغذائي بترك هذه الدول تحت رحمة السوق و مصالح الشركات العابرة للأوطان والمؤسسات الدولية التي تروج هذه السياسات.

وحدت منظمة التجارة العالمية، التي أنشئت في عام 1995، سياسات برامج التقويم الهيكلي عن طريق المعاهدات الدولية والقوانين الوطنية لإخضاع مخططاتها. كما وحدت الاتفاقات التجارية التي تديرها منظمة التجارة العالمية، كالاتفاق العام للتجارة و التعريفات الجمركية (GATT) و الاتفاق العام للتجارة و الخدمات (GATS) والاتفاق المتعلق بالجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (TRIPS)، بقصد مزيد من سيطرة بلدان الشمال على اقتصاديات الجنوب.

أجبرت سياسات منظمة التجارة العالمية البلدان النامية على إلغاء التعريفات الجمركية على الواردات و وضع حد لحماية و دعم صغار المنتجين و فتح حدودها أمام منتجات الشركات العابرة للأوطان، فيما تحظى أسواق الشمال بحماية شديدة. و على نفس المنوال، عمقت المعاهدات الإقليمية، كاتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) و اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الوسطى ((CAFTA)، تحرير التجارة. مما أدى إلى إفلاس المزارعين بالجنوب وجعلهم يعتمدون على استيراد المواد الغذائية من بلدان الشمال.

إن الإعانات الزراعية الأمريكية و الأوروبية الموجهة بالدرجة الأولى نحو الصناعات الزراعية الغذائية تطمس صغار المنتجين المحليين. هذا الدعم للأعمال الزراعية يحتسب برعب قيمة الإنتاج الزراعي في الولايات المتحدة و 40 ٪ في الاتحاد الأوروبي. المستفيد الرئيسي من هذه المساعدات في الدولة الإسبانية هي الهولدينكات الكبيرة التي تستفيد أكثر من السياسة الزراعية المشتركة للإتحاد الأوروبي. و يقدر أن 3.2 ٪ من المنتجين الرئيسيين في اسبانيا يتلقون 40 ٪ من هذه المساعدات المباشرة، في حين أن

الهولدينكات العائلية، التي تدعم المناطق الريفية في أوروبا والملايين من المزارعين في الجنوب، لا تملك فعليا أي دعم وتعاني من المنافسة الغير عادلة لهذه المنتجات العالية الدعم.

من البلدان المصدرة إلى المستوردة

قضت هذه السياسات "التنموية"، التي تقودها المؤسسات الدولية وبمباركة من الحكومات و في خدمة الشركات العابرة للأوطان، على نظام الإنتاج المحلي المستديم، و استبدلته بنموذج إنتاج غذائي مصنع و مكثف خاضع للمصالح الرأسمالية التي أدت إلى الحالة الراهنة من الأزمة و انعدام الأمن الغذائي.

أصبحت بلدان الجنوب، التي كانت حتى حدود الأربعين سنة الماضية قد حققت الاكتفاء الذاتي و فوائض زراعية تبلغ مليارات الدولار، تعتمد اليوم اعتمادا كليا على السوق الدولية، و تستورد ما معدله 11.000 مليون دولار من المواد الغذائية سنويا. إن زيادة العجز الغذائي بالجنوب يعكس الزيادة في الفوائض الغذائية والتوسع في السوق بالشمال المصنع. في الستينات، على سبيل المثال، صدرت افريقيا 1.300 مليون دولار من الغذاء، و تستورد اليوم القارة 25 ٪ من حاجاتها الغذائية.

حالتى هايتي والمكسيك

كانت هايتي تنتج كل الأرز اللازم لإطعام سكانها، ولكن في منتصف الثمانينات واجهت حالة من الأزمة الاقتصادية الحادة (عندما غادر الدكتاتور جون كلود دوفالييه البلاد و أفرغ خزانها)، فأخذت تقترض من صندوق النقد الدولي. وبدأت دوامة "الهيمنة" تجر البلد بعمق شديد إلى التبعية السياسية والاقتصادية للمؤسسات المالية الدولية، ولا سيما إزاء الولايات المتحدة.

من أجل هذه القروض اضطرت هايتي إلى تطبيق جملة سياسات تقويم هيكلية وتحرير التجارة وتخفيض التعريفات الجمركية التي تحمي إنتاج المحاصيل بما في ذلك الأرز. أتاح هذا الانفتاح الدخول العشوائي للأرز الأمريكي المدعم و الذي يباع بأقل بكثير من لسعر إنتاج المزارعين المحليين له. لقد دخل الأرز المستورد البلاد بسعر أقل، ففقد المزارعون فرص عملهم و نزحوا إلى المدن، وبعد سنوات قليلة انخفض الإنتاج المحلي بشكل خطير. إن ما أدى إلى اليأس المطلق لمعظم فلاحي هايتي هو عجزهم عن المنافسة، و بالتالي تخليهم عن محاصيلهم. اليوم، أصبحت هايتي واحدا من أهم مستوردي الأرز الأمريكي.

في أبريل 2008، ارتفع سعر الأرز و الفاصوليا و الفواكه بأزيد من 50 ٪، ما أدى إلى جعله خارج متناول غالبية السكان. إذا كانت هايتي تعتبر من أفقر بلدان أمريكا اللاتينية، فأى رهان للولايات المتحدة على سوق الأرز الهايتي؟ يعيش 78 في المائة من سكان هايتي بأقل من دولارين في اليوم، و أكثر من نصف السكان بأقل من دولار واحد، أما متوسط العمر فهو 59 سنة. لكن هايتي، بالنسبة لوزارة الزراعة الأمريكية، هي المستورد الثالث الأكبر للأرز الأمريكي.

يعتبر المكسيك، مهد الذرة، مثلا آخر لفقد السيادة الغذائية. كانت أزمة الخبز في بداية عام 2007، نتيجة ارتفاع كلفة الذرة و زيادة مفاجئة في الأسعار بنسبة 60 ٪، قد جعلت المكسيك على شفا أزمة اقتصادية و أدت إلى تخوف عالمي. إن إعانات الحكومة الأمريكية لإنتاج الوقود الزراعي يظهر أن إنتاج الذرة قصد استخراج الايثانول كان أكثر ربحية من إنتاج الأغذية.

لكن أزمة التورتيللا (خبز مكسيكي)، مثل أزمة الغذاء اليوم، لها جذور أعمق و لا يمكن فهمها دون تحليل تأثير سياسات السوق الحرة التي يفرضها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي و واشنطن في السنوات الأخيرة التي حولت اقتصاد المكسيك ليعتمد كليا على استيراد الذرة من الولايات المتحدة.

في آب / أغسطس 1982، أعلنت الحكومة المكسيكية إفلاسها و عجزها على سداد ديونها الخارجية، ولكن وضع الأزمة الاجتماعية والاقتصادية أجبرت الحكومة على إغراق نفسها مع الأبنك التجارية والمؤسسات الدولية. في مقابل الحصول على الأموال لخدمة ديونها، فرض صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على المكسيك جملة شروط في إطار برنامج التقويم الهيكلي: فتح الأسواق و إلغاء التعريفات الجمركية و أنظمة الدولة و تقليص النفقات العمومية و تفكيك نظام الإئتمان الدولي و وضع حد لخدمات الدولة في جمع و تسويق و تخزين و التأمين على المحاصيل.

تعتبر حالتى هايتي والمكسيك استقراء لكثير من البلدان الأخرى في الجنوب، حيث أن التطبيق المنهجي للسياسات الليبرالية الجديدة في السنوات الأخيرة لم يجهز فقط على نظام الإنتاج الزراعي و الانتاج الغذائي الأصلي بل أيضا على أي نوع من الحماية والدعم للمجتمعات المحلية والصناعات والخدمات العمومية.

وقع الأزمة الغذائية على دول الشمال

إن للآثار الناجمة عن الأزمة الغذائية العالمية صدى في بلدان الشمال. ففي العام 2008 خرج المزارعون والصيادون ومربو الماشية وآخرون إلى الشوارع لإحتجاج على الزيادة في كلفة الوقود والمواد الخام، وللمطالبة بمقابل عادل لمنتجاتهم رغم ارتفاع أسعار المواد الغذائية الهائل. في يناير 2008، تظاهرت الآلاف من مربي الماشية في مدريد بمبادرة من تنسيقية منظمات المزارعين ومربي الماشية (COAG) للمطالبة بحلول ملموسة للأزمة في القطاع. أشارت COAG إلى أن المشكلة الرئيسية تكمن في ارتفاع أسعار الأعلاف و الاتجاه نحو خفض أسعار منتجاتهم. والحالة هذه تهدد بقاء 400.000 مزرعة صغيرة ومتوسطة الحجم غير القادرة على عكس الزيادة في تكاليف الإنتاج في أسعار للبيع.

وفي مطلع ماي 2008، تظاهر حوالي 9000 مزارع ومربي الماشية في مدريد لمطالبة الحكومة بمشروع قانون جديد يقلص الفرق بين السعر الأصلي وسعر البيع للعموم، الذي بلغ متوسطه آنذاك نسبة 400 %.

و في نهاية ماي 2008، تجمع زهاء 7000 بحار صيد أمام مبنى وزارة البيئة في مدريد للاحتجاج على ارتفاع أسعار الوقود ونقص المساعدات (ارتفع سعر البنزين بنسبة أكثر من 320 % في غضون خمس سنوات فيما ظل سعر السمك ثابتاً). خلال هذا الاحتجاج، تخلص الصيادون، القادمون من جميع أنحاء البلد، من عشرين ألف كيلوغرام من السمك الطازج. إن الوضع الراهن في القطاع يجعل مواصلة الصيد أمراً لا يمكن تحمله تقريباً. كما انضم الناقلون أيضاً إلى الاحتجاجات و سدوا الطرق الرئيسية، بسبب الارتفاع في أسعار وقود الديازيل.

وفي نفس الوقت، لم يتوقف في السنوات الأخيرة ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية. ففي سنة 2007، ازداد سعر الحليب بنسبة 26 % والبصل بنسبة 20 % وزيت عباد الشمس بنسبة 34 % والدجاج بنسبة 16 %، وكان هذا هو نفس الاتجاه بالنسبة لمعظم الأغذية، وفقاً للبيانات التي قدمتها وزارة الصناعة والسياحة والتجارة في نهاية عام 2007، فيما يعكس مؤشر الاستهلاك، في العام ذاته، زيادة بنسبة 4.1 % فقط . .

جلي أن الآثار المترتبة عن الأزمة الغذائية في كلا طرفي هذا الكوكب هي بالكاد قابلة للمقارنة. في الشمال، يُنفق 20 % فقط من الدخل لشراء المواد الغذائية، بينما ترتفع هذه النسبة في الجنوب إلى 50 و 60 % ويمكن أن تبلغ 80%. لكن هذا لا يلغي أهمية الإشارة إلى مفعول هذا الارتفاع في الأسعار، في حين أن أرباح الشركات متعددة الجنسيات تواصل الارتفاع والحكومات تدعو إلى المزيد من تحرير الاقتصاد.

إن الوضع يزداد سوءاً كل يوم. ففي السنوات العشر الماضية و في الدولة الإسبانية، يتناقص عدد المزارعين ما يقرب من عشرة كل يوم، و انخفض السكان النشطون في المناطق الريفية إلى 5.6 % في المجموع و معظم المتبقين كبار السن. على هذا النحو، ستكون إسبانيا، في السنوات الخمسة عشر المقبلة، مجبرة على استيراد 80 % من المواد الغذائية اللازمة لإطعام سكانها. لقد أخذ المدخول الزراعي ينخفض دون انقطاع ليصل اليوم إلى 65 % من متوسط الدخل. فلا غرابة، على سبيل المثال، في أن يرتفع مؤشر سعر المستهلك بنسبة 4.2 % في عام 2005، بينما ينخفض سعر بيع المنتجات الزراعية. وهكذا اتجاه يتكرر عاماً بعد عام. فتضاعفت الأسعار الأصلية للمنتجات الزراعية بنسبة تصل إلى إحدى عشر مرة.

من المستفيد من هذه الأزمة؟

إن الأزمة الغذائية العالمية مفيدة للشركات متعددة الجنسيات التي تحنكر كل حلقة من حلقات مسلسل الإنتاج والتصنيع وتوزيع المواد الغذائية. في الواقع، تزداد بشكل مستمر الفوائد الاقتصادية لشركات البذور والأسمدة والتسويق الكبيرة و متعددة الجنسيات في مجال تصنيع المواد الغذائية و توزيعها. إنها عقدة التصنيع الزراعي العالمي الذي يتزايد على مدى نصف قرن بدعم من الديون العمومية و التعاون الدولي و السياسات "التنموية" الزراعية الدولية.

في سنة 2007، أعلنت شركات البذور الرئيسية، شركتي "مونسانتو" و "دوبونت"، عن زيادة في الأرباح بنسبة 44 %. أما أكبر شركات الأسمدة، مثل "البوتاش كورب" و "يارا" و "ساينوكيم"، فقد نمت أرباحها بنسبة 72 % و 44 % و 95 % بين عامي 2006 و 2007. الشيء نفسه حدث مع الشركات الغذائية الرئيسية مثل شركة "نستلي" التي عرفت أرباحاً بنسبة 7 % في نفس الفترة. كما راكم الموزعون التجاريون الكبار أيضاً زيادات في هوامش أرباحهم. و أعلنت سلسلة المتاجر الكبرى الرئيسية "تيسكو" في بريطانيا عن زيادة قدرها 12.3 % في أرباحها، في حين حددت "كارفور" و "وول مارت" مبيعات المواد الغذائية كمصدر رئيسي لدخلها. و لقد أظهر التقرير السنوي لعام 2007 من طرف المجموعة الأمريكية التجارية الكبرى "السييفوي" أن دخلها الصافي ارتفع بنسبة 15.7 % بين عامي 2006 و 2007.

يتمثل المفتاح في ممارسات هذه الشركات متعددة الجنسيات التي تتجلى في بيع كميات كبيرة بهوامش صغيرة والتزود من المنتجين مباشرة. إن الزيادة في أسعار الحبوب تسبب "حمى" في عالم الشركات التجارية الكبرى بالمزيد من السيطرة على امتداد السلسلة الغذائية. إن شركات التصنيع الزراعي المتعددة الجنسيات وشركات التوزيع تعمق سيطرتها على السلسلة الإنتاجية و لا سيما من خلال الإتجار المباشر بالمنتج الزراعي بهدف تخفيض تكاليف الشراء وضمان الأرباح.

تخضع سلسلة الأغذية الزراعية في كليتها لتركز عالي للأعمال. في سنة 2007، كانت القيمة المضافة لعمليات الاندماج والاستحواذ في الصناعة الغذائية العالمية (بما فيها المصنعين والموزعين والبائعين) تقارب 200 مليار دولار، أي ضعف ما كانت عليه في عام 2005. و تعكس هذه الاندماجات الميل العالمي لإنشاء الشركات الاحتكارية في الصناعات الغذائية.

إذا بدأنا بالحلقة الأولى من السلسلة، اي البذور، نلاحظ أن عشرة من أكبر الشركات العالمية ("مونسانتو" و "دوبونت" و "سينجيتا"، الخ) تتحكم في أكثر من نصف مبيعات البذور. إنها سوق بقيمة تناهز 21 مليار دولار سنويا (قطاع صغير نسبيا بالمقارنة مع سوق المبيدات أو المواد الصيدلانية)، ولكن يجب أن نأخذ في الاعتبار أنها الوصلة الأولى في الصناعة الغذائية التي تنطوي سيطرتها على السلامة الغذائية على مخاطر جمة. إن قوانين الملكية الفكرية التي تعطي حقوقا حصرية للشركات على البذور تحفز المزيد من تركيز الأعمال و تؤدي الى تآكل الحقوق الأساسية للمزارعين في صون البذور الأصلية والتنوع البيولوجي. في الواقع، 82 ٪ من سوق البذور التجارية في جميع أنحاء العالم تتكون من البذور الحاصلة على براءة الاختراع و تخضع لاحتكارات خاصة مثل الملكية الفكرية.

ترتبط صناعة البذور ارتباطا وثيقا بصناعة المبيدات و تهيمن أكبر شركات البذور كذلك على قطاع المبيدات. و بشكل متكرر يتم القيام معا بتطوير و تسويق المنتجات على حد سواء. لكن الاحتكار في صناعة المبيدات يكون أعلى، و تهيمن الشركات العشر الكبرى على 84 في المائة من السوق العالمية. إن عمليات الاندماج والاستحواذ التي تقوم بها الشركات تكون بهدف تحقيق أمثل وفورات حجم للتنافس في السوق العالمية. إن اتفاقيات "الكارتل التكنولوجي"، على سبيل المثال، أخذت في الازدياد. وفي سنة 2007، عقدت الشركات الكبرى للبذور و الكيماويات، كثل "مونسانتو" و "باسف"، اتفاق تعاون في مجال البحث والتطوير لزيادة الأداء و تحمل الجفاف الذي تتعرض له الذرة والقطن و الصوجا. هذه الاتفاقيات تسمح للشركات بالتمتع بجميع مزايا الأسواق دون قيود مكافحة للاحتكار.

هذه الدينامية نفسها لوحظت في قطاع التوزيع الكبير ذي تركيز الاعمال المرتفع. فقد تزايدت في أوروبا، بين عامي 1987 و 2005، حصة الشركات العشر الكبرى متعددة الجنسيات في السوق لتصل حاليا 45 في المائة في المجموع، و من المتوقع أن تصل إلى 75 ٪ في السنوات العشر القادمة. و في الدول مثل السويد تهيمن ثلاث سلسلات من المتاجر الكبرى على 95,1 ٪ من حصة السوق، و في الدول مثل الدنمارك وبلجيكا واسبانيا وفرنسا وهولندا وبريطانيا والأرجنتين يتحكم عدد قليل من الشركات في 45 إلى 60 ٪ من المجموع. إن الشركات الكبرى في البلدان الغربية تستوعب السلسلات الصغيرة في جميع أنحاء العالم و تضمن توسعها على الصعيد الدولي لا سيما في بلدان الجنوب.

هذا الاحتكار و التركيز يسمح بمراقبة قوية لتحديد ما يؤكل و ثمنه و طريقته و كيفية إعداده. في عام 2007، الشركة الأكبر في العالم من حيث عائدات المبيعات هي شركة التجزئة متعددة الجنسية "ول مارت" التي تصدر حتى عملاقة صناعة السيارات والنفت مثل "اكسون موبيل" و "شيل" و شركة البترول البريطانية و "تويوتا". يمارس نموذج التوزيع المجزء هذا تأثيرا سلبيا قويا على الجهات المعنية في السلسلة الغذائية: المزارعين، الموردين، المستهلكين والعمال.

التواطؤ المؤسسي

تحظى مجموعة من الشركات متعددة الجنسيات، المتحكمة في كل حلقات السلسلة الغذائية الزراعية، بدعم صريح من النخب السياسية والمؤسسات الدولية التي تعطي الأولوية لأرباح هذه الشركات على الاحتياجات الغذائية للشعب واحترام البيئة. وهناك عدد قليل من الشركات التي تحصل على أرباح كبيرة بفضل النموذج الزراعي المحرر و الذي تم رفع القيود عليه.

تقول المؤسسات الدولية (البنك العالمي، صندوق النقد الدولي، المنظمة العالمية للتجارة ، منظمة الأغذية و الزراعة[الفاو]، و التحالف من أجل "الثورة الخضراء" بإفريقيا)، الحكومة الأمريكية، الاتحاد الاوربي و الشركات الكبرى متعددة الجنسيات في القطاع ، إن سبب الأزمة الغذائية العالمية هو نقص الانتاج الغذائي. و تقول السيدة الثانية في منظمة الفاو "جوزي ماريا سامبسي" أن المشكل في العرض و الطلب بسبب الاستهلاك المتزايد في الدول الناشئة كإلهند و الصين و البرازيل. و اتبع السكرتير العام للأمم المتحدة "بان

كي مون" نفس المنحى في قمة لمنظمة الفاو حول الأمن الغذائي بروما في يونيو 2008، لما أشار إلى وجوب العمل على رفع الانتاج الغذائي بنسبة 50% و إزالة القيود عن صادرات الدول المتأثرة بالأزمة.

لقد عكست نتائج هذه القمة إجماع بين الأمم المتحدة، البنك العالمي و صندوق النقد الدولي على الحفاظ على السياسات الاقتصادية و التجارية التي تعمق تبعية الجنوب للشمال، و دعم شركات الاغذية الزراعية متعددة الجنسيات. و كانت توصيات القمة لصالح مزيد من فتح الأسواق بدول الجنوب و دعم الصادرات من أجل المساعدة على التنمية و على "ثورة خضراء" في هذا الاتجاه. أما الحلول المقترحة من طرف هذه الأجهزة فكانت في حد ذاتها من مسببات الأزمة الغذائية الحالية: مواصلة تحرير التجارة الزراعية العالمية، تقديم الحزمات التكنولوجية و المعدلة جينيا، الخ.

إن هذه المقاييس تكرر الوضع الراهن حيث النظام الغذائي تحت التحكم. و الحل لن يكون هو التجارة الحرة لأن هذه الاخيرة تعني مزيدا من الجوع و و صعوبة الحصول على الغذاء. و لن نقبل أن يتم ربط المشكل اليوم بقلة الغذاء، فلم يسبق في التاريخ انتاج للأغذية بالعالم اكبر مما نشهد حاليا. ليست أزمة انتاج، بل أزمة عجز شامل عن الوصول إليه لدى قسم من السكان كبير جدا لا يستطيع تحمل الأسعار الراهنة.

الرأسمالية في أزمة

تتمثل حالة النقص الحاد في الغذاء في سياق الأزمة الهيكلية للرأسمالية في أوجه متعددة: اقتصادية، بيئية، اجتماعية، غذائية، طاقة، الخ. لقد برهنت الرأسمالية عن عدم قدرتها على تلبية الحاجات الأساسية لسكان العالم (الوصول إلى الغذاء، السكن، خدمات صحة و تعليم عمومية و جيدة) و على تعارضها الشامل مع المحافظة على النظام الايكولوجي (الفقدان المتزايد للتنوع البيولوجي و الزراعي، التغيير المتزايد للمناخ). إن هذا لأكثر إثارة في دول الجنوب التي تأثرت أكثر بالأزمة الغذائية و تقاوم الفقر البيئي منذ عقود.

من الواضح أن ما جرى تقديمه طيلة أكثر من خمسة عشر سنة كانتصار ايديولوجي مظفر و كايديولوجية وحيدة ممكنة قد عانى في فترة زمنية قصيرة نسبيا من أزمة خطيرة جدا من المصادقية والشرعية. لكن رغم كل ذلك تتواصل السياسات الليبرالية الجديدة و تتكثف في إطار من المنافسة بين الامبرياليات العالمية و التوتر بين البلدان الامبريالية و القوى الناشئة الجديدة مثل الصين والهند.

في ظل الحالة الراهنة من الأزمة البيئية والاجتماعية، تتلاقى ثلاث ظواهر واسعة:

(أ) أزمة مناخية أنثروبوجينية نتيجة لغازات الاحتباس الحراري.

(ب) أزمة طاقة بسبب اعتمادنا على الوقود الاحفوري الذي يقترب اليوم بشكل كبير نحو نهايته. هذه الدينامية سوف تؤثر أيضا و في وقت قصير على الغاز الطبيعي والفحم. (ج) أزمة التنوع البيولوجي مع اختفاء أنواع من الحيوانات والنباتات و تدهور النظم البيئية، ما قد يؤدي إلى "سادس انقراض كبير" يكون ناتجا عن الفعل البشري، بعد أن حدثت الانقراضات الأولى بسبب الاضطرابات الناجمة عن عوامل خارجية في المحيط الحيوي والتي كان من شأنها أن تؤدي إلى اختفاء شبه كامل للحياة على هذا الكوكب. إنها حالة تعزى إلى الإدراج الضعيف جدا للنظم البشرية في النظم الطبيعية.

الزراعة المصنعة و تغير المناخ

يسهم النموذج الحالي للإنتاج الزراعي و التربية الصناعية للمواشي في تعميق الأزمة الإيكولوجية العالمية التي لها تأثير مباشر على تغير المناخ. كما ان الصناعة الزراعية هي واحدة من المصادر الرئيسية لغازات الاحتباس الحراري الى جانب قطاعي الطاقة والنقل. إذا ما أخذنا ظاهرة اجتثاث الغابات (التي تولد 18 ٪ من غازات الاحتباس الحراري) و النموذج الحالي للزراعة و الثروة الحيوانية (الذي يسبب 14 ٪ من هذه الغازات)، فكلاهما مسؤولين عن 32 ٪ من الغازات المسببة للاحتباس الحراري. وهذا الرقم يمكن أن يعزى بالتأكد إلى النموذج المكثف للزراعة المصنعة المسؤول أساسا عن تغير المناخ على الصعيد العالمي، متقدما على قطاعي الطاقة (24 ٪) والنقل (14 ٪). أما هذه الأرقام فتسلط الضوء على التأثير القوي للنموذج الزراعي الحالي على تدهور البيئة و مساهمته في الأزمة الإيكولوجية.

علينا ألا نغفل العناصر التي تميز نظام الإنتاج الغذائي هذا: المكثف، الصناعي، المنطوي على أميال واسعة، المعتمد على النفط، الخ. وبالتفصيل، فهو نظام مكثف لأنه قائم على الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية و التربة مما تسبب في إطلاق غازات الاحتباس الحراري من الغابات والمحاصيل والمراعي. إن جعل الإنتاجية تأتي قبل العناية بالبيئة وتجديد الأرض يكسر التوازن الذي بموجبه يتم احتجاز التربة و تخزين الكربون و المساهمة في استقرار المناخ. وبالتالي فإن هذا التوازن ينكسر و تنتهي الزراعة المكثفة من توليد ثاني أكسيد الكربون CO2.

نظام الانتاج الغذائي هو كذلك نظام صناعي لأنه يتكون من نموذج الإنتاج الآلي مع استخدام الكيماويات الزراعية و الزراعة الاحادية. إن استخدام الحراوات الزراعية العملاقة يساعد بالتأكد في انبعاث ثاني اكسيد الكربون CO2. و تولد الأسمدة الكيماوية في الزراعة و التربية الحديثة للمواشي كمية كبيرة من ثاني أكسيد النيتروجين (NO2) الذي يعتبر من المصادر الرئيسية لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري. إن استخدام هذه الأسمدة الاصطناعية على الأرض يؤدي إلى حدوث تفاعل كيميائي و انبعاث ثاني اكسيد النيتروجين NO2. وبالمثل، فحرق الغابات والادغال لإنشاء المراعي أو الزراعة الأحادية يؤثر بشكل خطير على التنوع البيولوجي و يساهم في انبعاث كميات هائلة من الكربون.

يتم تتبع عملية انتاج غير متمركزة للبضائع بحثا عن أرخص شروط للعمل و قوانين بيئية مرنة. وينتقل الطعام الذي نأكل آلاف الأميال للوصول الى طاولتنا، و يترتب على ذلك أثر بيئي من حيث استخدام الوقود الأحفوري لأغراض النقل. إن معظم المواد الغذائية اليوم تسافر مسافة 2.500 و 4.000 كيلومتر قبل الاستهلاك. نحن نواجه وضعاً لا يمكن الدفاع عنه تماماً حيث أن، على سبيل المثال، الطاقة المستخدمة لارسال عدد قليل من الخس الألميري إلى هولندا يعادل ثلاث مرات أكثر من تلك المستخدمة لزراعته.

وفقاً لدراسة بريطانية حول النفط الغذائي و الإمدادات الغذائية في مناخ متغير، تتكون وجبة غذائية بريطانية نموذجية ليوم الأحد من العناصر التالية: الفراولة من ولاية كاليفورنيا، العنب البري من نيوزيلندا، لحم العجل من استراليا، البطاطا من ايطاليا، الفاصوليا من تايلاند و الجزر من جنوب افريقيا. إنها تولد 650 مرة أكثر من انبعاثات الكربون بسبب النقل مما لو تم تحضير نفس الوجبة الغذائية بالمزروعات المحلية. إنها ممارسة غير منطقية بالنظر إلى أن الكثير من الأغذية المستوردة يتم انتاجها على المستوى المحلي.

لكن الرحلات الغذائية لا تستتبع فقط التلوث البيئي المتزايد، ولكنها تحمل أيضاً التنسيق و المعيرة المنتجة. على سبيل المثال، إذا كانت لحدود بضع سنوات سابقة في بعض مناطق أوروبا مئات الأصناف من التفاح موجودة، فاليوم في المتاجر الكبرى قد تجد فقط عشرة أنواع على مدار السنة. وقد أدى ذلك إلى التخلي عن زراعة الأصناف الأصلية لصالح تلك التي لها زيادة في الطلب و التوزيع من حيث خصائص اللون والحجم، الخ. إنها حالة يمكن تطبيقها على العديد من الأغذية الأخرى مثل الذرة والبنودرة والبطاطا ...، حيث سادت المقاربات التجارية والانتاجية على المقاربة البيئية و المستدامة.

يعتمد هذا النموذج، فضلا عن استخدامه المرتفع للنفط، بشدة على الموارد الأحفورية. ونتيجة لذلك، فالنموذج المنتج للزراعة و تربية المواشي يعتمد اعتماداً كبيراً على النفط، كما ترتبط أزمته الغذاء والطاقة ارتباطاً وثيقاً فيما بينها و الأسباب التي تؤدي إلى الأولى مسؤولة أيضاً عن الثانية.

الأزمة المالية و الأزمة الغذائية

اندلعت في 2007 و 2008 أكبر أزمة مالية دولية منذ 1929. كانت أزمة الرهون عالية المخاطر في منتصف 2007 أحد مفجراتها. أدت إلى إنهيار تاريخي للمعاملات بالبورصات على المستوى العالمي، إفلاسات مالية عديدة، تدخّلات مستمرة و غير مسبوقه للبنوك المركزية و المساعدات الحكومية، و تدهور غير مسبوق للاقتصاد الحقيقي مما يعني الركود لبعض اقتصاديات العالم الأكثر تصنيعاً. فكما يلاحظ "إيريك توسان" أنه إذا لم يكن هناك تدخل شامل و متضافر من قبل المسؤولين العموميين بتقديم المعونة للمصرفيين اللصوص فالأزمة الحالية سوف تأخذ احجاماً كبيرة، و يضيف أن هذه الأزمة المالية و الاقتصادية التي ضربت الكوكب بالكامل سوف تؤثر بشكل متزايد على الدول النامية .

إن الأزمته المالية و الغذائية هما نتيجة لنفس سياسات التحرير و متكاملتان. زاد تحرير الأسواق هذا من هشاشتها. و مع أزمة الرهون عالية المخاطر في 2007، بدأ المستثمرون في البحث عن منتجات أكثر أماناً للاستثمار، مثل المنتجات الزراعيّة و النفط. ما أدى إلى الزيادة في أسعار الغذاء و الإمدادات الزراعيّة و ساهم في وضعيّة الأزمة الغذائية و دفع بالأسعار إلى الصعود.

بالرغم من أنّ الأزمة المالية و الاقتصادية قد أدت إلى تراجع في تحرك المواد الأولية و تسببت في تقليص أسعارها، إلا أن هذا لم يكن له تأثير مباشر على الكلفة النهائيّة للمواد الغذائية. إن الأزمة الاقتصادية قد استثارت الأزمة الغذائية لأنّ الحكومات و المؤسسات الدوليّة تدعي أنه لا يمكن أن تكون هناك موارد اقتصادية أكثر لتسكين وضعيّة المجاعة و أسعار المواد الغذائية في المتاجر الكبرى لم تنقلص، بالرغم من أنهم يشجعون بيع المنتجات المنخفضة التكلفة بآليات مختلفة.

إن الأزمته المالية و الغذائية قد أطلقتا دورة عالمية جديدة لتمليك الأراضي للخواص. قادت وضعيّة غياب الأمن الغذائي بعض حكومات الدول مثل السّعوديّة و اليابان و كوريا و ليبيا و مصر و البلدان الأخرى المعتمدة على الواردات الغذائية للحصول على أراضي في أجزاء مختلفة من العالم بهدف انتاج الغذاء بأنفسهم للاستهلاك المحليّ. يشترون الأرض في بلدان مثل كامبوديا و السودان حيث توجد أزمة غذائية خطيرة. في السودان، يحاول برنامج الغذاء العالميّ التابع للأمم المتّحدة تزويد 5.6 مليون لاجئ

بالغذاء، بينما في كامبوديا يعاني قرابة مائة ألف عائلة (نصف مليون شخص) من نقص شديد في الغذاء. لكن هذه الحكومات ترى أن بيع الأرض فرصة اقتصادية وطريقة للحصول على الاستثمار الأجنبي الجديد.

إن صناعة الأغذية الزراعية والاستثمارات الخاصة تتبع دينامية متشابهة بالنظر إلى فرص الأعمال. يعتبر شراء الأراضي الزراعية خيار دخل مستقر في وضعية الأزمة الاقتصادية. في أجزاء كثيرة من العالم تكون أسعار المواد الغذائية عالية وأسعار الأرض منخفضة. ومعظم الحلول للأزمة الغذائية تتحدث عن استخراج غذاء أكثر من الأراضي التي تتوفر عليها. ومن الواضح أن المستثمرين ستكون لديهم سيطرة على أفضل الأراضي وأقرب إمدادات الماء المتاحة. وبالتالي فهناك مسلسل خصوصية متنام وركز للأراضي الزراعية الخصبة يهددان كثيرا الأمن الغذائي للعالم.

البدائل

لكن ثمة بدائل. هناك ما يمكن القيام به من أجل السيادة الغذائية في مواجهة اغتصاب الموارد الطبيعية: أن تتحكم المجتمعات في السياسات الزراعية والغذائية. يجب أن تعاد الأرض والبذور والماء إلى المزارعين قريبا حتى يتاح لهم تحقيق الاكتفاء الذاتي وبيعوا منتجاتهم للمجتمعات المحلية، عوض تخصيص الفائض للتجارة الدولية. إننا نتحدث عن الممارسات التي كانت تجري طيلة قرون، وقد ضمنت الأمن الغذائي للأقسام العريضة من السكان من خلال تنويع المحاصيل، الاهتمام بالأرض، استعمال الماء، خلق أسواق محلية وأنظمة غذائية مجتمعية. لقد تواجدت من قبل طرق إنتاج وتوزيع الإمدادات الغذائية العادلة والمستديمة، نحتاج فقط للإرادة السياسية لتنفيذها. بالإضافة إلى ذلك، لا بد من القيام بإصلاح زراعي شامل لملكية الأرض وإنتاجها. معاً من أجل تأمين الموارد الطبيعية.

إن إعادة الزراعة إلى أيدي الفلاحين سيأتي لنا ضمان الوصول الشامل إلى الغذاء. وقد خلصت نتائج مشاورة دولية شاملة - استمرت أربعة سنوات، وطلفت أكثر من 400 عالماً، ونفذت لصالح التقييم العالمي للعلم الزراعي والتكنولوجيا في التنمية (IAASTD)، نظام تقييمي وضعه البنك الدولي بشراكة مع منظمة الفاو، ال UNDP، ال UNESCO، وممثلو الحكومات والمؤسسات الاجتماعية والعلمية الخاصة - إلى أن إنتاج الزراعة الإيكولوجية يوفر الدخل والغذاء والمال للفقراء كما يوفر فائضا للسوق، ويعتبر ضامنا أفضل للأمن الغذائي من الإنتاج المهجن. و بنفس الطريقة، خلصت دراسة لجامعة Michigan إلى أن المزارع الإيكولوجية تكون أكثر إنتاجية وقدرة على ضمان الأمن الغذائي عبر الكرة الأرضية من الإنتاج الزراعي المصنع والتجارة الحرة.

وتظهر عدة دراسات أن الإنتاج الفلاحي على نطاق محدود يمكن أن يعطي أداءً عاليًا باستخدام أقل للوقود الأحفوري، خاصة إذا سوق الغذاء محليا أو جهويا. نتيجة لذلك، يكون الاستثمار في إنتاج فلاحى عائلي أفضل ضمانا لاستئصال الفقر والجوع، وأكثر عندما يكون ثلاث أرباع فقراء العالم مزارعون صغار.

ينبغي أن تساند الحكومات الإنتاج ذي النطاق الضيق والمستديم لأنه سيأتي تجديد التربة، وتوفير الوقود، وخفض الاحتباس الحراري وتحقيق السيادة الغذائية. حاليا، نعتمد على السوق العالمية ومصالح الصناعة الزراعية والنتيجة هي الأزمة الغذائية. فكما عبر Henry Saragih المنسق العام لمنظمة بيا كامبيسينا Via Campesina، يتعين على الحكومات الوطنية أن تعطي أولوية مطلقة لإنتاج المواد الغذائية ذات الطابع المحلي لتقليل الاعتماد على التجارة الدولية. سيكون من الواجب دعم المزارعين الصغار بأفضل الأسعار لمنتجاتهم وبأسواق مستقرة أكثر لإنتاج الغذاء لأنفسهم ولمجتمعاتهم، الشيء الذي سيعني زيادة في الاستثمار في إنتاج الغذاء ذي الأصل الفلاحي للتسويق المحلي. ويجب على السياسات العمومية أن تشجع الزراعة الأصلية المستديمة والعضوية والخالية من المبيدات والمواد الكيماوية والجينات المعدلة. أما بالنسبة للمنتجات غير المحلية فمن الضروري استخدام الوسائل التجارية اللطيفة والقانونية على المستوى الدولي. إنه من الضروري كذلك حماية أنظمة الزراعة الإيكولوجية والتنوع البيولوجي المهدهدة بشكل خطير من قبل النموذج الزراعي الحالي.

يلزم، في مواجهة السياسات النيوليبرالية، توفير آليات التدخل لتثبيت أسعار السوق، والتحكم في الواردات... وفي أوقات الإنتاج الضخم يجب خلق احتياطات خاصة للأوقات التي يقل فيها الغذاء. وعلى الصعيد الوطني، يجب على البلدان أن تهيمن على تقرير درجة اكتفائها الذاتي من الإنتاج وتعطي أولوية لإنتاج الغذاء من أجل الاستهلاك المحلي بدون تدخل خارجي.

بالمثل، يجب أن نرفض السياسات المفروضة من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومعاهدات التجارة الحرة الإقليمية والثنائية، بالإضافة إلى حظر المضاربة المالية والمتاجرة بغذاء المستقبل والإنتاج واسع النطاق للوقود الزراعي من أجل "النفط الأخضر". إنه من الضروري أن نضع نهاية لأدوات هيمنة الشمال على الجنوب مثل سداد الدين الخارجي ونحارب قوة الشركات الزراعية.

وفي مواجهة الطابع الاحتكاري للإنتاج و معالجة و توزيع الغذاء، يجب أن نطالب بالتنظيم و الشفافية على طول سلسلة تسويق المنتج. إن للمجمّع الزراعي الصناعي آثارا جد سلبية على كل المشتركين في السلسلة الغذائية: الفلاحون، العمال، التجار، الموردون، و المستهلكون . نحتاج إلى سياسات عمومية لدعم المزارعين الصغار على الزراعة الإيكولوجية التي تدافع عن حقوق العمال، و دعم استهلاك بديل يعتمد على السوق المحلية، تعاونيات استهلاك زراعي-إيكولوجي، دوائر التسويق القصيرة بتأثير إيجابي في المنطقة و على علاقة مباشرة مع أولئك التي يشغلون الأرض.

هناك تحركات نحو استهلاك مسؤول متعلّق بما نحتاج إليه فعلاً، بعكس استهلاكية زائدة، مضادة للبيئة، غير ضرورية، فائضة، و ظالمة، بتشجيع من النظام الرأسمالي. يقول جورج ريبشمان (2008) أن هناك عناصر سوسيوثقافية قويّة جدّاً مثل هذه الثقافة المنفتحة للذهاب بعيدا التي تشجعها الرأسمالية بنشاط، هذا التشديد على الطابع غير المحدو للربحية، تجاوز الحدود، و التحسن غير المحدود لحالة الانسان يمتاز خطأ باستهلاك زائد للسلع و الخدمات. هناك بعض المخارج للوضع التاريخي الحالي للخسارة الجماعية للموارد الطبيعية المحدودة، يجب أن نتحرّك نحو "بساطة تطوّعية"، بالرغم من الصعوبات التي يستلزمها هذا من الحرمان الفردي لأجل فائدة عامّة، و البساطة الوحيدة الناجحة للمجتمعات بالكامل هي فرض النقش، لكن يجب الا يكون ذلك مفروضاً من سلطة خارجية على المجتمع، رغم أن "الإرادة الجماعية" التي تظهر في المجتمع نفسه من خلال آليات صنع القرار يفترض أنها مقوضة.

إن الفعل الجماعي، أكثر من العمل الفردي ذي القيمة المهمة و المضفي التناسق علممارستنا اليومية، أساسي و يكسر أسطورة أن الأفعال الفردية وحدها تولد التغيير البيئي. في موقع الاستهلاك، يمكن أن نشارك في تعاونيات المستهلكين للمنتجات الزراعية-الإيكولوجية التي عادة ما تشتمل على مستوى منطقة معينة على أساس العمل الذاتي الذي ينشئ علاقات مباشرة مع المزارعين و المنتجين في بيئتنا بهدف تنفيذ استهلاك إيكولوجي و تضامني و دعم المزارعين المحليين.

لكن هذا العمل السياسي يذهب أساساً خارج نطاق الاستهلاك، لإقامة الشراكات بين القطاعات المختلفة في المجتمع المتأثرة بالعولمة الرأسمالية، و للفعل السياسي. إن وضع الأزمة الهيكلية للرأسمالية - بأوجهها المختلفة: بيئية، مالية، غذائية، طاقة، الخ- يجعل هذا الفعل السياسي الجماعي أكثر ضرورة من أي وقت مضى. تعتبر الشراكات بين المزارعين و العمال و النساء و المهاجرين و الشباب شرطاً للتقدم نحو ذلك "العالم الآخر الممكن" الذي تدافع عنه الحركات الاجتماعية .

يعتبر العمل الاجتماعي-السياسي أساسياً لتحقيق التغيير الحقيقي في المؤسسات الاقتصادية و السياسية في اتجاه نموذج جديد للتنمية و تطور اجتماعي و بيئي مستديم. يتطلّب ذلك قانوناً يحظر زراعة و تسويق المنتجات المعدلة جينياً، وضع نهاية لاحتكار التوزيع الشامل بالتنظيم و الشفافية على طول سلسلة التسويق، و تحولا جذريا في إنتاج الغذاء و توزيعه و استهلاكه. لن يتأتى ذلك سوى بتغيير اقتصادي و اجتماعي و سياسي شامل، و لتحقيق هذا يجب خلق فضاءات للمقاومة و التغيير و العمل السياسي الجماعي.

=====

ملحق من مقررات الأمانة الرابعة

من دون اشتراكية ليس من نضالٍ فعالٍ لحماية البيئة

الأمانة الرابعة

كان ماركس وانجلز قد استشفوا المنحى التدميري للاقتصاد الرأسمالي في علاقته بالطبيعة. وفي أواخر أيام حياته طور انجلز رؤية شفافة للكلفة الباهظة التي تخاطر البشرية بدفعها للهيمنة الميكانيكية على القوى الطبيعية، ولكن بذور الوعي البيئي لم تحظ بالاهتمام و التطوير من قبل الحركة العمالية المنظمة و لا من قبل المنظرين الماركسيين من بعد إنجلز. بالعكس، فهذه الحركة العمالية، بما في ذلك جناحها الثوري، انجرفت مع مفهوم عن الاشتراكية، كان يطرح جانبا الأكلاف البيئية لنموذجه الاقتصادي.

لذا فإن اشتراكيي اليوم مدينون حقا للبيئيين المعاصرين. بما في ذلك الأحزاب الخضراء، الذين تناولوا وطوروا الوعي البيئي لاشتراكيي القرن التاسع عشر: إن مراجعة العقيدة الاشتراكية في هذا الاتجاه إنما هي عمل من أعمال النقد الذاتي والمسؤولية الحتمية.

ولكن من المحتم أيضا الاشارة إلى الانحراف التدريجي والإصلاحي الجديد للأحزاب الخضراء، الذي ينبع كما هو الحال عند الاشتراكيين-الديمقراطيين و الأحزاب الشيوعية الستالينية في المتروبولات، من انعطافهم نحو "السياسة الواقعية"، ومن مشاركتهم في

الإدارة اليومية للدول البرجوازية والاقتصاد الرأسمالي. هذا الانحراف يجعلهم عاجزين أكثر فأكثر عن البقاء أوفياء لفعل إيمانهم البيئوي الأصلي، وعن استيعاب حقيقة أنه من دون إطاحة الحكم الرأسمالي ليس بالإمكان القيام بنضال جماعي فعال ضد الأخطار التي تتهدد البيئة الطبيعية.

من الواضح أن العقبة الرئيسية التي تعترض حل مثل هذه المشكلات لا تكمن في قلة المعارف العلمية بل في واقع أن التلوث ما زال أكثر ربحية من الخيارات الأخرى الأكثر بيئية، وعلاوة على ذلك، فإن دور الإمبريالية بإبقائها شعوب "العالم الثالث" في اليأس وبالتالي في الحاجة إلى الحلول العاجلة للمشاكل الأولية من أجل البقاء وفي عدم القدرة على أخذ الأجيال المستقبلية بالاعتبار يساهم في خلق مشاكل من مثل تدمير الغابات الاستوائية، والإبادة غير القانونية للأجناس التي تواجه الخطر أو الممارسات الزراعية/الفلاحية التي تؤدي إلى التصحر.

في مجتمع قائم على البحث عن الربح والركض وراء الاعتناء الخاص في ظل المنافسة والأناية والسعي خلف "الفعالية" الاقتصادية على المدى السريع، يتم استعمال الموارد من دون الأخذ بالاعتبار النتائج طويلة الأمد لاستعمالها، وبالتالي آثارها على البيئة. سيكون هناك دوماً مقاولون لن يتورعوا عن الالتفاف على كل إجراء قانوني في حقل البيئة لزيادة أرباحهم الخاصة.

وكل تشريع يهدف إلى البحث عن سبيل لتخفيض التكاليف البيئية للمنتجات الحالية من خلال "تغريم مسببي التلوث" لن يعطي في أفضل الأحوال سوى نتائج جزئية. فبمقدار ما أن هؤلاء "المسببين للتلوث" شركات قوية فإنها ستنتقل وزن هذه التكاليف إلى كاهل المستهلكين.

إن نضالاً فعالاً ضد هذا التلوث ودفاعاً منهجياً عن البيئة وبحثاً دائماً عن المنتجات البديلة للثروات الطبيعية النادرة واقتصاداً صارماً في استخدامها، تتطلب إذاً تنتقل القرارات بالتوظيفات وخيارات التقنية الانتاجية من هيمنة المصالح الفردية إلى الجماعة التي تديرها ديمقراطياً. كما أنها تتطلب ألا تتدخل المصالح الفردية في هذه الخيارات والأولويات. ولذلك فإنها تتطلب قيام مجتمع لا طبقي.

ولكن الأمر يتعلق بمجتمع اشتراكي حقيقي مدار ديمقراطياً وليس بمجرد إزالة الملكية الخاصة لوسائل الانتاج والتبادل الكبير أو، أكثر من ذلك، إقامة مجتمع ما بعد رأسمالي تحت الهيمنة البيروقراطية. إن تجربة الاتحاد السوفياتي السابق وما شابهها من البلدان تُظهر، بطريقة مأساوية، أن التعسف والقدرة الكلية والفوضى واللامسؤولية البيروقراطية يمكن أن تتسبب بكارث بيئية شبيهة بتلك التي تسببها الرأسمالية. وينظر البعض إلى الانفجار الديموغرافي في "العالم الثالث" على أنه أحد الأسباب الرئيسية للأخطار التي تهدد البيئة. هذا التحليل القائم على استنتاجات متسرة لهو أمر يدعو إلى الحذر.

ففي الواقع، ليس الانفجار الديموغرافي ظاهرة دائمة بصورة حتمية، ولا هو مرتبط بقدرية إثنية "عرقية"، أو حتى "ثقافية".

إنه مرتبط باليأس، وبغياب البنية التحتية الكفيلة بتحقيق الحماية الاجتماعية. وسيترتب على الأطفال أن يستبدلوا هذه البنية التحتية.

كما هو مرتبط أيضاً بالاضطهاد الذي يلحق بالنساء وبحالات الحمل المفروضة عليهن فرضاً، والأمية والتربية الناقصة في مجال التخطيط العائلي، ناهيك عن عدم تمكنهن من الوصول بشكل كاف إلى وسائل منع الحمل.

هذا، ويتحمل الجناح الأصولي في الكنائس، وبالأخص الفاتيكان، وليس وحده، مسؤولية خطيرة في هذا المجال.

لن يكون هناك سيطرة عقلانية على النمو الديموغرافي من دون اشتراكية ومن دون سير حاسم على طريق تحرر النساء.

===

مقتطف من اما الاشتراكية او الهمجية

نص برنامجي للاممية الرابعة

القسم العربي بموقع www.marxists.org

=====

الأزمة البيئية بالبلدان التابعة

الأممية الرابعة

ان الخلاصة الجلية لدراسة صادرة عن منظمة الامم المتحدة للبيئة، التي مؤداها أن مشاكل بيئة "العالم الثالث" مشاكل فقر، صائبة تماما ما لم يُنس ان ذلك الفقر ليس قدرا، بل نتاج سياسة وتدخل اقتصادي للبلدان الامبريالية. إن امكن، بتشويه الحقائق، تقديم ازمة البيئة بالبلدان الامبريالية بما هي نتيجة مجتمع وفرة، لا عاقبة لاقتصاد السوق، فإن علاقة الازمة الاقتصادية بالازمة البيئية في البلدان التابعة بأسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية تتسم بجلاء مطلق.

ينتمي التدمير المتنامي للبيئة و المحيط الحيوي والنضال اليومي من اجل البقاء بالنسبة لملايين البشر لنفس التجربة المباشرة. يعاني اكثر من 800 مليون شخص من نقص التغذية، ويموت 40 مليون كل سنة بسبب الجوع او امراض ناتجة عن سوء التغذية. ولا يستفيد اكثر من 2 مليار شخص من التزود المنتظم بماء شرب نظيف، ويموت 25 مليون منهم كل سنة من جراء ذلك. ويعاني 1% مليار شخص من نقص حاد في حطب التدفئة الذي غالبا ما يشكل مصدر الطاقة الوحيد. وما زالت التغذية والماء و محروقات التدفئة، عناصر الوجود المادي للانسان الثلاثة هذه، غير كافية الى حد بعيد في هذا القسم من العالم. و تقدر الامم المتحدة ان زهاء 50 مليون شخص هم "لاجئو البيئة"، مكرهون على مغادرة مناطقهم الاصلية بفعل الجفاف، والفيضانات، وانجراف التربة، وتوسع الزراعة الموجهة الى التصدير، الخ. انه لأمر واقع: ليست الازمة البيئية باقسام العالم هذه "قنبلة موقوتة"، او مشكلا مستقبليا، بل ازمة وجود فعلية منذ اليوم.

يتمثل السبب الرئيس للوبس وللازمة البيئية في نمط الانتاج الراسمالي. فقد اخضعت بنيات التبعية للامبريالية، وللسوق العالمية حيث تسيطر هذه الاخيرة، طبيعة البلدان التابعة الى استغلال اقتصادي مباشر وعنيف على نحو اكثر مما بالبلدان الامبريالية. ويوجد بها تدمير البيئة وفق حاجات السوق العالمية ومصالح الشركات متعددة الجنسية في تناقض صارخ اكثر مع البنيات الاجتماعية ونمط الحياة الموروثين عن تاريخها. وقد كيفت الامبريالية بهذه البلدان كلها الاراضي بفرض بنية تحتية مشيدة كليا تقريبا حول مراكز النشاط الاقتصادي التابعة للسوق العالمية. وعلى هذه القاعدة جرى اختيار "مراكز المواد الاولية" و مراكز الاعمال، والمناطق السياحية، والمزارع والمراعي من اجل انتاج موجه نحو التصدير. وإن الضغط الهائل على البشر ضحايا هذه السيورورات، وازاحة انماط الحياة المغايرة والوظائف الاجتماعية "المتجاوزة" نحو مناطق البلد المهمشة، كانا ولا زالا غير قابلين للمقارنة بما يعانيه الانسان والبيئة من تقلبات بالحواسر الامبريالية.

كما تمكن، من وجهة نظر بيئية، ملاحظة المفعول الحتمي لقانون "التطور المتفاوت والمركب" بالبلدان التابعة. تحمل السوق العالمية ديناميتها المدمرة للبيئة وتناقضاتها الاكثر ابلاما حتى الى اكثر اقصي العالم "تاخرا"، حيث تاثيرها مدمر والقوى المضادة لها ضعيفة هناك على نحوين لا يقبلان مقارنة. يمكن تمييز جملة خصائص بنوية لتلك الآلية:

- الاستغلال المباشر للمواد الاولية نحو السوق العالمية(معادن، خشب، قطن، كاوتشو ، الخ) والتطور الموازي للبنى التحتية، والطرق، وسكك الحديد، ومحطات الطاقة ، الخ.

- تحويل الاراضي الى استغلالات زراعية او مراعي بقصد الانتاج الموجه الى التصدير بواسطة سياسة استصلاح منظوية على تبعية للاسدة الكيماوية والمبيدات مع ما ينتج من تلويث.

تجعل هاتان السيوروراتان من مشكلة الارض ألح المسائل باغلب البلدان التابعة. يُدفع السكان القرويون الى المناطق التي لا تحتل استقرارا وزراعة دائمين. وتضطر لاستصلاح اراض وتطبيق اساليب زراعية تسرع إنهاك الاراضي واجترافها. اتلاف الغابات و حرق الغابات الاستوائية، واستعمار مناطق قاحلة او معرضة لخطر الفيضان، وتدمير طبقات التربة الخصبة، الخ كلها تفاقم خطر تغيرات مناخية على المدى الطويل و"كوارث طبيعية".

تمدين ناتج عن بنية اقتصادية خاصة ومشكلة الارض. تمثل سرعة نمو المدن بالبلدان التابعة، حسب تقدير الامم المتحدة، ثلاث اضعاف نظيرها بالبلدان الراسمالية الصناعية. وبهذه المدن، تبلغ المشاكل الحضرية المعروفة جيدا مستوى كارثيا اكثر على الطبيعة والحياة. ويمثل تلويث الهواء بدخان السيارات والتدفئة المنزلية خطرا حادا. وتشكل جودة التزود بالماء والمياه المطهرة ثاني مشكل بمدن البلدان التابعة، والتخلص من النفايات ثالث المشاكل. ففي اغلب مدن اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية تجري مراكمة الازبال او حرقها في الهواء الطلق.

ويمثل التزود بالطاقة مشكلا وجوديا عند القسم الاعظم من سكان البلدان التابعة. يعاني 1.5 مليار شخص من نقص في خشب التدفئة. وقد تضاعفت مدة العمل السنوية اللازمة للبحث عن خشب التدفئة (او محروقات أخرى مثل الدمال وبقايا النبات، الخ) اربع مرات، وبلغت احيانا 190 الى 300 يوم عمل سنويا. ويتم القضاء كليا على الغابات بفعل نقص الطاقة، لا سيما بالمناطق القروية القريبة من المدن، لكن كذلك في مناطق اخرى عديدة.

ويتمثل مشكل البلدان التابعة الأبرز حاليا في ديونها ازاء البنوك و الحكومات الامبريالية. من زاوية نظر بيئية، ترغم الديون على تشديد اولوية مواد التصدير، وبالتالي تزيد الفقر الحاد وهجرة القرويين. كان القضاء على الغابات بـ 33 بلدا افريقيا فقيرا من الاكثر استنادة يفوق، في الفترة 1990-1995، تدمير الغابة بالبلدان الافريقية الأخرى بنسبة 50%، و يفوق متوسط القضاء على الغابة عالميا بنسبة 140%. وبموازاة ذلك ليست ثمة وسائل تمويل اجراءات حماية الطبيعة. تقوم المؤسسات المالية الدولية، مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، بتحميل البشر والطبيعة اكثر فاكثر عواقب الاستنادة.

ويجري إكمال هذا كله بجملة اشكال تدمير مباشر للطبيعة وجرائم بيئية تقتترفها الشركات الامبريالية متعددة الجنسية. هكذا يجري ترحيل وحدات انتاج خطيرة (لاسيما في الصناعة الكيماوية) الى البلدان التابعة. فهناك علاوة على اليد العاملة الرخيصة يمكن تلوين البيئة دون عقاب.

تقف اغلب حكومات البلدان التابعة عاجزة بوجه الازمة البيئية. فتمسكها بالمصالح الامبريالية وبامتيازاتها او مصالحها الطبقية يمدد التبعية الاقتصادية والازمة البيئية. وحتى بعض برامج المساعدة الدولية (ضد المجاعة، وضد الكوارث البيئية او المشاريع الحديثة لالغاء جزء من الديون مقابل تدابير لحماية البيئة) لا تؤدي في الغالب سوى الى اغناء النخب الحاكمة.

لا يمكن تصور حل لازمة البيئية بالبلدان التابعة دون قطع التبعية للامبريالية. كان السعي، بوجه المشاكل الاجتماعية الملحة، الى القروض والاستنادة خطأ فاقم الوضع اكثر. وهذا صحيح اكثر فيما يخص الازمة البيئية. يضطر ملايين البشر، بفعل الفقر والتبعية الاقتصادية، الى سلوك يومي بالغ التدمير للبيئة لكن بدون تعذر بقاؤهم. لذا يتعين على سيرورة الثورة المعادية للامبريالية، سيرورة الثورة الدائمة بالبلدان التابعة، ان تتصدى للمشاكل البيئية بكيفية واعية وتدمجها في برنامج النضال ضد النهب الامبريالي. ذلك شرط بناء ناجح لعلاقات انتاج بديلة، أي اشتراكية.

===

مقتطف من الايكولوجيا والاشتراكية

مشروع مقرر مقدم للمؤتمر الخامس عشر للأمم المتحدة

=====

اللجنة العالمية للأمم المتحدة : مقرر حول تغير المناخ

الأممية الرابعة

تصادق اللجنة العالمية على النقاط التوجيهية العامة للندوة الدراسية حول تغير المناخ التي نظمها المعهد الدولي للبحث والتكوين IIRE من 22 إلى 27 فبراير 2008.

1- إن مختلف المقترحات الرأسمالية المقدمة للنقاش في أفق اتفاق مناخي لما بعد 2012 ("رزمة مناخ" اللجنة الأوروبية لفترة 2013-2020، و تقرير شتيرن، و مقترح قانون فرانر لبييرمان بالولايات المتحدة الأمريكية بوجه خاص) غير كافية بتاتا لتفادي ارتفاع حرارة سطح الكوكب فوق عتبة الخطورة (+ 2°C قياسا على الحقبة قبل الصناعية).

2- نعاين استخفافا و انعدام مسؤولية إجراميين للنظام الرأسمالي وممثليه السياسيين من كل الاتجاهات الذين يضعون في خطر- رغم البدايات العلمية غير القابلة للتجاهل حول تسارع ارتفاع الحرارة وعواقبه- الوجود، والصحة، والتغذية، وموارد الماء، وفرص عمل ملايين البشر، ويلحقون بالمحيط الحيوي أضرارا لا رجعة عنها، ويفضلون اللجوء إلى أنواع تكنولوجيا خطيرة (الطاقة النووية)، و مضرة (إنتاج كثيف لمحروقات زراعية)، أو تافهة- لكن حبلى أحيانا بعواقب اجتماعية (أبار كربون)- عوض وضع نمو الرأسمال والسباق نحو الربح موضع سؤال.

3- نرى ظهور حركة عالمية للنضال من أجل المناخ، مجسدة بوجه خاص في مظاهرات ديسمبر 2006 و 2007 بلندن، ويونيو 2007 بالدولة الاسبانية (" يوم الشمس")، ونوفمبر 2007 باستراليا، وكذا بوجه عام نشاط مجموعة Global Climate Campaign ، ونعتبرها مثالا للاقتداء لا سيما في إطار سنتي التفاوض المفترض أن تقضيا في ديسمبر 2009 إلى اتفاق جديد حول المناخ.

4- إننا بحاجة إلى أوسع وحدة عمل على الصعيد العالمي بقصد إرغام الحكومات بعمل جماهيري على التصرف بالأقل طبقا للتوصيات الثلاث لمجموعة الخبراء المشتركة بين الحكومات حول تطور المناخ GIEC (أولا- وجوب خفض انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري بنسبة 25 إلى 40% في أفق 2020، ثانيا- يجب ان تبلغ الانبعاثات الإجمالية الأوج في 10 إلى 15 سنة المقبلة، ثالثا- يجب أن تنخفض الانبعاثات الإجمالية بنسبة 50 إلى 85 % في أفق 2050)، مع احترام الحقوق الاجتماعية والديمقراطية وكذا حق الجميع، ذكورا وإناثا، في وجود إنساني جدير بهذا الاسم.

5- اعتمادا لمبدأ الحيطة، واعتبارا لهوامش الشك في الإسقاطات المحصلة بواسطة نماذج علمية للمناخ، يتوجب تثبيت أهداف خفض في القسم الأعلى من سلم توصيات مجموعة الخبراء حول المناخ GIEC من أجل الحد من الأضرار بأقصى ما يمكن، تلك الأضرار المحتملة مع الأسف لكون الاحترار بات واقعا.

6- ثمة حركات اجتماعية عديدة تسهم في وضع أسس بديل للانتاجية الرأسمالية (بالنضال بوجه خاص ضد استغلال البترول والغاز، ومن أجل الحفاظ على الغابات المدارية، ومن أجل حقوق الجماعات التقليدية، ومن أجل زراعة عضوية فلاحية، ومن أجل سياسة نفايات مغايرة تفضل إعادة التدوير، وضد التوسع مطلق العنان للنقل الطرقي، والبحري والجوي، ومن أجل وسائل نقل مشتركة مجانية وجيدة، ومن أجل اعتدال استهلاك الطاقة، وضد الصناعة النووية وصناعة التسليح، وضد مرونة وهشاشة العمل وتنامي العمل بدوام جزئي، ومن أجل استعمال رشيد للماء- وكذا الإفادة الحرة منه بصفته ملكا عموميا غير قابل للخصخصة - و ضد صناعة الإعلان التجاري وفرط الاستهلاك، ومن أجل تقاسم غير تجاري للتكنولوجيا والمعارف). يجب حفز هذه الحركات للاندراج صراحة في النضال العالمي من أجل إنقاذ المناخ.

7- لا يمكن الظفر في النضال من أجل المناخ إلا بمشاركة نشيطة من المستغلين والمضطهدين الذين يشكلون الغالبية العظمى من السكان، وبالتالي دون دمج مطالبهم وتطلعاتهم الاجتماعية المشروعة، لا سيما في مضمار الاستخدام والحماية الاجتماعية. لذا يستدعي الأمر إيلاء أهمية خاصة لمشاركة منظمات العمال والفلاحين، وحركة النساء، والجماعات الأهلية، والمنظمات الشعبية للدفاع عن البيئة، وكذا الشباب والمقصيين، من أجل أن تؤثر مطالبهم على الأهداف وعلى أشكال التحرك.

8- نرفض الوصفات الرأسمالية (سوق حقوق التلويث، رسوم كربونية، استثمارات "نظيفة" مولدة لقروض كاربون (*))، إعانات للمقاولات، إخضاع البحث للمصالح الرأسمالية، تفكيك الحميات الاجتماعية و شتى صنوف الضبط... التي تؤدي حتما، سواء في مجال النضال ضد الاحترار المناخي أو التكيف مع آثاره، إلى تعزيز السيطرة الامبريالية، والتنافس والعنف الرأسماليين، وبالتالي الاستغلال والاضطهاد، وتنافس العمال، وانتهاك الحقوق، و سيطرة الطبقة السائدة على كل شروط الحياة.

9- ليست الطاقة النووية وسيلة لاتقاء تغير المناخ، وذلك لأسباب عدة (لا سيما غياب حل لمشكل النفايات، الصلة بالصناعة العسكرية ومخاطر الانتشار، ضعف الفعالية الطاقية، حصيلة الكربون الضعيفة على صعيد مجمل السلاكة، المركزة القصوى المناقضة للمركزة واسترداد الحرارة). و يجب على الحركة أن تقاوم ضغوط اللوبيات لصالح تطوير هذه الصناعة.

10- يطرح تغير المناخ تهديدا جديدا ومتناميا بخطر حروب ناتجة عن أشكال تنافس الامبرياليات والرأسماليات من اجل التحكم بالموارد، لا سيما موارد الطاقة الأحفورية، وكذا من أجل الدفاع عن الربيع وامتيازات أخرى متعلقة به.

11- إننا نعارض الصعود الملحوظ في بعض الأوساط البرجوازية لإيديولوجية مالتوسية جديدة للتدبير الرأسمالي الهجمي والحربي لأزمة المناخ، على حساب أفقر الشعوب، والفقراء بوجه عام، وعالم الشغل، وضحايا الكوارث، والمرشحين للهجرة، والنساء بوجه خاص.

12- كما نرفض كل محاولة لعزو تغير المناخ إلى تزايد السكان، لا سيما بالبلدان النامية، ونذكر بالعلاقة الأكيدة بين النمو والانتقال الديمغرافي، ونكرر التأكيد على حق النساء في اتخاذ قرار الإنجاب أو عدمه، هذا الحق الذي يستتبع حصول النساء بحرية على تقنيات التحكم بالولادات وكذا الإجهاض.

13- يجب على البلدان المتقدمة أن ترد ايجابيا على العرض السخي والمسؤول لرئيس الإكوادور رافائيل كوريا الذي يقترح، بقصد حماية التنوع الإحيائي والإسهام في تثبيت تركيز غاز حمض الكربون بالجو، ألا يُستغل حقل بترول هام بالغابة المدارية، مقابل تعويض جزئي لما سيفقده بلده من جراء ذلك. كما يتوجب علينا في هذا السياق التأكيد على وجوب اضطلاع بلدان الشمال المصنعة بمسؤوليتها التاريخية في الكوارث التي تضرب بلدان الجنوب نتيجة تغير المناخ.

14- إنه من الملح، بوجه المنطق الرأسمالي المفاهيم بالسياسات النيوليبرالية، وضع خطة عالمية تكون تأليفا لثورة طاقية (استعمال مقتصد للموارد، رفع الفعالية الطاقية، التخلي عن موارد الطاقة الأحفورية لصالح الطاقات المتجددة- حرارة الأرض الجوفية

والشمسية بمختلف أشكالها- اللامركزة، إعادة بناء جذرية لنظام نقل المواد والأشخاص،...) ولتحقيق تدابير التكيف والتحويل الضرورية، بمعزل عن التكاليف والأرباح، وفق منظور تساوي حق جميع البشر في استهلاك الكربون ونفثه، في الحدود البيولوجية والفيزيائية للمحيط الحيوي.

15- يتطلب تحقيق هكذا خطة القطع مع منطق النمو، والعولمة والاستهلاك الرأسماليين (إلغاء فروع النشاط غير المفيدة والضارة مثل التسلح و صناعة الإعلان التجاري، تفكيك المركب الصناعي القائم على استعمال محروقات أحفورية مع إعادة تأهيل العمال وخفض جذري لوقت العمل، وتغيير جزئي لأمكنة الإنتاج والاستهلاك الزراعيين)، إعادة الاهتمام بالقطاع العام، الملكية الجماعية لموارد الطاقة، إعادة توزيع واسعة جدا للثروات بين البلدان وبين الطبقات- إلغاء ديون بلدان الجنوب، اقتطاع قوي من أرباح قطاع الطاقة، واقتطاع من الملكيات،...) وكذا مشاركة الجماهير في ممارسة رقابة ديمقراطية.

16- يوجد اليسار، ومنه الأهمية الرابعة، في حالة تأخر خطير في مسألة المناخ، وبالتالي يتعين علينا القيام بمتابعة منتظمة لملف المناخ والسياسة المناخية عبر مجلتي Inprecor و IVP ، و يجب على فروع الأهمية الرابعة دمج هذا الموضوع في دعاوتها ونشاطها، والمشاركة في التبعثات، والإسهام أينما أمكن في بناء تعبئة عالمية من أجل المناخ، وكذا توجيه الحركات الاجتماعية نحو هذه التعبئة. وسننظم ندوة دراسية أخرى حول تغير المناخ في فبراير 2010.

17- تزيد الأزمة الطاقية/المناخية الحاجة إلى إعادة تعريف عميقة جدا للمشروع الاشتراكي في اتجاه مشروع إجمالي من الصنف البيئي الاشتراكي (دمج في الآن ذاته تلبية الحاجات الإنسانية الفعلية، المحددة ديمقراطياً، والتدبير المحتاط للمحيط الحيوي). ويمثل تشكيل الشبكة البيئية الاشتراكية العالمية خطوة هامة إلى أمام.

18- سيتناول المؤتمر العالمي المقبل للأهمية مشروع مقرر حول النضال ضد تغير المناخ، والبدائل البرنامجية ومستتبعاتها على المشروع الاشتراكي.

* قروض كربون : يعادل قرض كربون نفث طن من ثاني أكسيد الكربون، ويتيح لمالكة نفث مزيد من الغازات المسببة للانحباس الحراري، وهي تُعطى للدول والمقاولات المشاركة في خفض نفث هذه الغازات [المعرب].